يستدعي الخوض في دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلاقات الدولية الرجوع إلى الخلفية المعرفية و الفكرية، و المرجعية النظرية لها، أي أن هناك علاقة تلازمية بين الجانب المفاهيمي و النظري من جهة و الواقع العملي من جهة أخرى، و يعتبر فهم و تحليل هذه العلاقة السبيل إلى الحقيقة العلمية المبنية على التفسير العلمي الذي نسعى إليه من خلال دراستنا التي نبحث فيها تأثير نهاية الحرب الباردة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، و من أجل ذلك سنتطرق في هذا الفصل من دراستنا إلى:

المبحث الأول: و يشمل تحديد و ضبط المفاهيم المفتاحية للموضوع و رصد أبعادها.

المبحث الثاني: و يشمل المقاربات و المداخل النظرية المناسبة للتحليل على ضوء فرضيات و أهداف البحث.

المبحث الأول: تحديد مفاهيم الدراسة

ننطلق في بداية التأصيل العلمي لدراستنا من تحديد الإطار المفاهيمي الذي لا يقل أهمية عن الدور التحليلي والتفسيري لمختلف المقاربات النظرية، حيث تعتبر المفاهيم من الناحية الابستمولوجية أداة ذهنية تحليلية يتصور بها الباحث مادة بحثه، و يتم عن طريقها وضع المنطلقات الأساسية لأي دراسة علمية، و سنتطرق في الدراسة محل البحث إلى جملة من المفاهيم الأساسية و هي كما يلي:

1. مفهوم السياسة الخارجية.
2. مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية.
3. مفهوم الصراع العربي الإسرائيلي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

من المعروف على مستوى العلوم الاجتماعية بما في ذلك أدبيات العلاقات الدولية و السياسة الخارجية، أن إعطاء تعريف لمفهوم معين يكون من ثنايا خصائصه المشتركة، مما يعطي ـــ من الناحية النظرية ـــ إطارا منهجيا و معرفيا لرصد حدود الظاهرة، إلا أننا في الواقع نصطدم بتعدد و اختلاف التعاريف باختلاف المفكرين و اختلاف مرجعياتهم الفكرية حول الظاهرة الواحدة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية، الأمر الذي يعكس مدى تعقيدها.

ولتخفيف حدة هذا التعقيد يتعين رصد وتحليل أهم المحاولات لتعريف السياسة الخارجية مع تمييزها عن المفاهيم التي تتداخل معها.

أولاً: ماهية السياسة الخارجية:

يرى **بهجت قُرَني** Bahgat Korany أن التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة البدء في التحليل، فهل تعني هذه الأخيرة أهدافا عامة، أم أفعالا محددة، أم هي قرارات واختيارات صعبة...،[1] إضافة إلى أن ما يميز السياسة الخارجية هو تعدد محدداتها و الجهات التي تصنع قراراتها و ترسم توجهاتها، و أكثر من ذلك فهي توجه نحو بيئة الثابت فيها هو التغير المستمر.

---

[1] بهجت قرني و علي الدين هلال، **السياسات الخارجية للدول العربية**، ترجمة: جابر سعيد عوض، الطبعة الثانية. مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، 2002، ص29.

إن المشكلة الرئيسية التي تميز اختلاف و أحيانا غموض و سطحية التعاريف حول السياسة الخارجية تكمن في أن كل تعريف يهمل بعض جوانب و أبعاد الظاهرة، و هذا راجع ـــ كما أشرنا ـــ إلى عدة اعتبارات نفصّل أهمها كما يلي:

1. أن مكانة الدول في النظام الدولي تعكس أهدافها و طموحاتها في محيطها الخارجي، و بالتالي تعريفاتها للسياسة الخارجية، فمثلا: تختلف السياسة الخارجية للدول العظمى عنها بالنسبة للدول الصغرى.
2. أن السياسة الخارجية ـــ من الناحية النظرية ـــ ترتبط ارتباطا ظرفيا حسب الانتماء المؤقت لمقترب أو مجموعة بحثية معينة [1] (منظور معين)، و بالتالي فإن التغيرات التي تطرأ على المقاربات النظرية في هذا الحقل المعرفي إلى جانب تطورات العلاقات الدولية، تنعكس على تعريف هذا المفهوم خاصة في ظل التحول نحو المسلمة الكلانية في دراسة مختلف ظواهر العلاقات الدولية التي من أهمها السياسة الخارجية [*].
3. أن السياسة الخارجية لدولة من الدول هي نتيجة لتفاعل عدة عوامل، منها الدائمة أو المؤقتة، و منها المعنوية و المادية، و منها الأساسية و الثانوية و منها السلمية و الدموية [2] ، و منها الداخلية و منها الخارجية، غير أنه في أغلب الأحوال يصعب تقصي الكيفية التي تتفاعل بها هذه العوامل.

و مع ذلك فإن هذه الاعتبارات لا تعني خلو الميدان من بعض التعريفات التي تعتد بها العديد من الكتابات في السياسة الخارجية لكونها أكثر التعاريف علمية و شمولا، و منها:

التعريف الذي يقدمه **جيمس روزنو** James Rosenau ، حيث يُخرج المفهوم عن بعده التجريدي نسبيا و يقارب الواقع الملموس و البعد العملي للظاهرة فيقول بأن:

---

[1] السعيد ملاح، **تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية. جامعة قسنطينة، 2005، ص 14.

[*] كانت السياسة الخارجية و إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية ترتبط و تفسر استنادا إلى تحقيق الأمن القومي و المحافظة عليه، لكن بعد ذلك اتسع مجالها لتشمل المجالات الاقتصادية و الثقافية و الإنسانية و البيئية...، و أصبح تفسير السياسة الخارجية يستند إلى بناء النماذج التنبؤية، و يراعي إبراز دور مختلف المتغيرات و المحددات. للتفصيل أكثر يُرجع إلى: وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى.مؤسسة الشروق للإعلام و النشر، الجزائر، 1994، ص ص 99-102.

[2] بطرس بطرس غالي، "**السياسات الخارجية للدول الكبرى**"، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد18. الجمعية المصرية للعلوم السياسية، مصر، سبتمبر 1962، ص30.

" السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها " [1].

و في مستوى آخر تُعرّف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، و قد تكون هذه السلوكية ـــ التي قد تأخذ أشكالا مختلفة ـــ موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية و حركات التحرر، أو نحو قضية معينة.[2]

و من جهته يقدم **محمد السيد سليم** تعريفا يأخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية و الأبعاد المحتملة لتلك السياسة، و بالتالي:

" يُقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي".[3]

و على ضوء التعاريف التي أوردنا يمكن القول أن إيجاد تعريف للسياسة الخارجية يكون أكثر شمولا، لابد أن يأخذ بُعدا تركيبيا بحيث يجمع بين **محددات السياسة الخارجية و أهدافها وتوجهاتها و أدوارها و كذا الوسائل التي تنفذ بها، أي بين الاتجاهات و الالتزامات الدولية و قدرات و حوافز الفعل.**[4] وعلى هذا الأساس يمكن تعريف السياسة الخارجية إجرائيا على أنها: **كل تجميعي لمجموعة التوجهات و الأهداف و المخططات و الالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها و تحويلها إلى سلوك فعل خارجي.**[5]

---

(1) James N. Rosenau, "**Comparing Foreign Policies : Why, What, how**", in: James Rosenau, "**Comparing Foreign Policies: theories, finding, methods". New York, SAGE Publications, 1974, p 06**.

(2) ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى. دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص 157.

(3) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الثانية. دار الجيل، بيروت، 2001، ص 12.

(4) السعيد ملاح، مرجع سابق، ص 14.

(5) حسين بوقارة، **محاضرة في مقياس: السياسة الخارجية المقارنة**، ألقيت على طلبة الماجستير. جامعة قسنطينة، 2003.

ثانيا: العلاقة بين السياسة الخارجية و بعض المفاهيم:

تتداخل السياسة الخارجية مع جملة من المفاهيم المتقاربة معها من حيث الدلالـــة و في مستويات مختلفة مما يؤكد الطبيعة المعقدة للظاهرة، و أهم هذه المفاهيم ما يلي:

1. العلاقات الدولية:

تعرف العلاقات الدولية في إطار عام بأنها ذلك الفرع من العلوم السياسية الذي يهـــتم بالشؤون الخارجية و العلاقات بين الدول.[1] و قد ساد منذ معاهدة واستفاليا ســـنة 1648 و إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية ثم إنشاء هيئة الأمم المتحدة عـــام 1945، أن العلاقـــات الدولية هي مجمل السياسات الخارجية للدول، و ذلك تحت إطار المسلمة القائلة بأن: **الكل هو مجموع أجزائه**، غير أن التفاعلات الحاصلة على مسرح العلاقات الدولية بعد ذلك شهدت وجود وحدات أخرى دون مستوى الدولة كالحركـــات التحرريـــة و الجماعـــات العرقيـــة، و وحدات فوق مستوى الدولة كالمنظمات الدولية فوق الحكوميـــة و الشـــركات متعـــددة الجنسيات، الأمر الذي أدى إلى بروز تفاعلات أخرى غير السياسات الخارجية للدول، و هذا يعني تراجع صحة المسلمة التي ذكرناها .

و من جهة أخرى و في ظل الثورات العلمية التي شهدتها عقود ما بعد الحـــرب العالميـــة الثانية، تحولت بعض فروع العلاقات الدولية إلى تخصصات مستقلة ــ إلى حـــد مـــا ــ لهـــا مناهجها و نظرياتها الخاصة،[*] و من بين هذه الفروع فرع السياسة الخارجية.

2. الدبلوماسية و الاستراتيجة:

ترتبط كل من الدبلوماسية و الإستراتيجية بالسياسة الخارجية مـــن حيـــث كونهمـــا وسيلتان لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، و تختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية من حيـــث هي أداة لتنفيذها كما يعبر عن ذلك **كينيث تومبسون** Kenneth Thompson بأن: السياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية، أما الدبلوماسية فهي الوجـــه

---

[1] Anne H. Sanokhonov and others, **The American Hiritage Dictionary of English Language**, Third Edition. Houghton Mifflin Conpany, New York, 1992, p711.

[*] سنأتي على هذه النقطة بشيء من التفصيل في المبحث المتعلق بالمداخل النظرية لدراستنا.

التنفيذي لها [1]. كما أنه من المتفق عليه أنها وسيلة لإدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة بالطرق السلمية.

أما الاستراتيجة ــ كما عرفها الجنرال الفرنسي **أندري بوفر** André Beaufre ــ فتعني: أنها فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة، مع استخدام الوسائل التي لدينا أفضل استخدام[2] .

إذن للسياسة الخارجية وجهين، أولهما سلمي يقوم على الإقناع و التفاوض و تختص به الدوائر الدبلوماسية ويأتي في المقام الأول في حسابات القائمين على السياسة الخارجية. و ثانيهما الجانب العسكري الذي يقوم على فن الإكراه بالقوة، و تختص به الدوائر الاستراتيجية و العسكرية في الدولة، و يأتي في المرتبة الثانية، و عادة ما تلجأ إليه الحكومات لحسم قضية معينة بعد فشل الجانب الدبلوماسي السلمي في تحقيق الأهداف المرجوة في تلك القضية من قضايا السياسة الخارجية. و عليه فإن فعّالية السياسة الخارجية لدولة ما مرتبطة بمدى فعّالية البعد الدبلوماسي و الاستراتيجي لها.

3. السياسة الداخلية:

تتراوح العلاقة بين السياسة الخارجية و السياسة الداخلية بين من يرى أن السياسة الخارجية لدولة معينة ــ كيفما كانت طبيعتها ــ هي انعكاس للسياسات الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئة الداخلية، و بين الرأي التقليدي القائل بالفصل التام بين السياستين إلى درجة اعتبار أن " **السياسة الخارجية تبدأ أين تنتهي السياسة الداخلية** " [3].

و من جهة أخرى نلاحظ أن كل من السياسة الداخلية و السياسة الخارجية تُصنع و تصاغ داخل حدود الدولة و تُنفَذ من طرف المؤسسات المختصة في تلك الدولة، لكن

---

[1] بطرس بطرس غالي، مرجع سابق، ص 26.

[2] محمد نصر مهنا، **العلوم السياسية بين الحداثة و المعاصرة**، الطبعة الأولى. منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص 614.

[3] Henry A. Kissinger, **Domestic Politics and Foreign Policy**, in: James N. Rosenau, **International Politics and Foreign Policy**. The Free Press, New York, 1969, p 261.

بالمقابل تُوجه الأولى إلى الداخل و ترمي إلى تحقيق أهداف داخلية، في حين توجه الثانية إلى تحقيق أهداف خارج الحدود الإقليمية للدولة.

و في مستوى آخر، فإن هناك نوع من التداخل والغموض المنهجي الذي يكتنف العلاقة بين السياستين، حيث تنتهج الوحدة الدولية سياسة داخلية معينة لكن من الناحية الواقعية تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق أهداف في البيئة الخارجية، كما يلاحظ أن بعض السياسات الخارجية قد تهدف إلى تحقيق أهداف على المستوى الداخلي.

و من هذا المنطلق يتضح لنا بأن تفسير و فهم العلاقة بين السياستين الداخلية و الخارجية يتطلب تحديد الحدود المنهجية للسياسة الخارجية و تمييزها عن السياسة الداخلية [1] ، و هذا يستدعي منا الإشارة إلى محددات هذه العلاقة التي تتمثل في مؤشرات من مستويين، حيث هناك مؤشرات تدل على ترابط و تداخل السياستين الداخلية و الخارجية، و في نفس الوقت هناك مؤشرات تدل على انفصال السياستين، لكن ما يمكن توضيحه في هذا الصدد هو أن علاقات التداخل لا تدل على تماثل السياستين أو تطابقهما، كما أن مؤشرات الانفصال بين السياستين لا تدل على الفصل التام بينهما.

إذن هناك نوع من الترابط بين السياسة الداخلية و السياسة الخارجية يُفسَّر و يُفهم في إطار الانتماء للدولة كمصدر للسياستين، في حين يدل التباين بين السياستين على أن الفصل بينهما ذو بعد تحليلي في الأساس، يهدف إلى وضع الحدود المنهجية لمفهوم السياسة الخارجية. [2]

من خلال كل هذا يتبين لنا أنه رغم التعقيد و الغموض الذي يميز السياسة الخارجية في مستويات مختلفة إلا أن ربط الظاهرة بواقع سياسة خارجية لدولة معينة يجعل الصورة أكثر وضوحا و أقل تجريدا، كما يعكس ذلك مدى صدقية تمثل المفاهيم لواقع ظاهرة معينة من الناحية الابستمولوجية، و من أجل ذلك نتناول فيما يلي السياسة الخارجية الأمريكية في بعدها المفاهيمي تأكيدا لهذا المعنى وتمهيدا للجانب التطبيقي من دراستنا.

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 27.

[2] نفس المرجع، ص 28.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية

يمثل تحديد مفهوم السياسة الخارجية لدولة في حجم الولايات المتحدة الأمريكية بما يميزها عن باقي دول العالم من فاعلية و تأثير في الساحة العالمية أمرا في غاية الصعوبة، و هذا راجع إلى التغيرات المستمرة التي عرفتها منذ استقلالها عن المملكة المتحدة عام 1783، سواء في نظرتها و تعاملها مع المحيط الدولي أو من حيث مكانتها في سلم القوى الدولي و حجم تأثيرها على مستوى اللعبة السياسية الدولية .

و من أجل الوصول إلى تحديد تصور مفهومي شامل عن السياسة الأمريكية لابد من تتبع المسار التاريخي لهذه السياسة منذ الاستقلال مع رصد المبادئ و التوجهات العامة و كذا العوامل و المحددات التي تحكم صنع و تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية:

في البداية كانت الولايات المتحدة تحت سيطرة الاستعمار البريطاني الذي كان متمركزا على السواحل الجنوبية الشرقية لأمريكا الشمالية، و بسبب الطابع الاستبدادي لملوك انجلترا في تلك المستعمرات ثارت هذه الأخيرة على التاج البريطاني عام 1775 بقيادة **جورج واشنطن** George Washington ، و في 04 جويلية من نفس العام أعلنت المستعمرات استقلالها[1]، و في هذا السياق يرى بعض الباحثين أن إعلان الاستقلال يدل على تبلور فلسفة العقد الاجتماعي و الليبرالية السياسية (المساواة في الحرية _ ***L'égalité dans la liberté***)[2] في هذه المرحلة المتقدمة من عمر الدولة الأمريكية.

بعد ثماني سنوات من إعلان الاستقلال و بفضل مساعدة فرنسا وإسبانيا وهولندا هُزمت القوات البريطانية، وتم توقيع معاهدة بين الطرفين عام 1783 اعترفت بريطانيا بموجبها باستقلال المستعمرات الأمريكية الشمالية، وفي مؤتمر **فيلادلفيا** الدستوري المنعقد سنة 1789

---

(1) محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين**، الطبعة الأولى. دار الأمين للطباعة و النشر والتوزيع، مصر، 2002، ص 52.

(2) Maxime Lefbver, **La Politique Etrangère Américaine**, 1er édition. Presses Universitaire de France, France, 2004 , p 07.

تم إصدار الدستور الأمريكي كما تم بعدها انتخاب George Washington كأول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

بعد استقلال هذه الأخيرة صار من اللازم أن يكون لهذا الكيان الجديد نظرته الخاصة إلى قضايا البيئة الخارجية, وما الذي يمثله المحيط الدولي بالنسبة له خاصة بعد الاعتراف الدولي من قبل القوى الكبرى آنذاك. ومنذ ذلك الحين عرفت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التوجهات في علاقاتها مع العالم الخارجي، كانت تشكل هذه الأخيرة أساس تعاملها مع الأمم والقضايا الخارجية و ذلك عبر مراحل تطورها منذ نشأتها، حيث كان لكل مرحلة ميزتها و أثرها في بناء السياسة الخارجية الأمريكية، و سنتناول هذه المراحل كما يلي:

1.الانعزالية (من الاستقلال إلى الحرب العالمية الأولى):

و يمكن أن نطلق على هذه الفترة **مرحلة بناء القوة الأمريكية**، حيث تفطن القادة الأمريكيون بعد الاستقلال إلى ضرورة بناء دولة قادرة على توفير احتياجاتها الداخلية وحماية نفسها من الأخطار الخارجية، وخوفا من أن تمتد مشاكل الدول الأوروبية إلى هذه القوة الناشئة كان لابد من عدم الارتباط السياسي بهذه الدول, وكان قد أكد هذه السياسة الرئيس الأمريكي George Washington في خطبة الوداع سنة 1796عندما وصف الانعزالية بأنها : " **أكبر قاعدة للتعامل مع الأمم الخارجية** " [2] لكن لابد من السماح بربط شبكة من العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية متى دعت الضرورة والمصلحة إلى ذلك.

سيطر الاتجاه الانعزالي على السياسة الخارجية الأمريكية بعد George Washington و تأكد ذلك مع الرئيس **جيمس مونرو** James Monroe في 02 ديسمبر 1828 عندما رفع شعار " **أمريكا للأمريكيين** " الذي بقي أساس السياسة الخارجية الأمريكية إلى غاية الحرب العالمية الأولى.[3]

لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية في فترة عزلتها من بناء نظامها السياسي و قوتها الاقتصادية بحيث شكّل ذلك قاعدة انتشارها الخارجي في تلك الفترة التي اعتمدت فيها على

---

[1] محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 52.

[2] Maxime Lefbver, Op, cit. P 8-9.

[3] Op, cit. p 10.

نشر نموذجها القيمي الذي تعتقد أنه يحمل في طياته سعادة الدول و المجتمعات الأخرى الساعية إلى قيم الحرية و الديمقراطية و حقوق الإنسان،(1) و هو الاعتقاد الذي انطلق منه الآباء المؤسسون استنادا إلى فكرة المصير المحتوم(*) التي تحدد الدور الأمريكي تجاه العالم الذي بدأ يتبلور مع نهاية الحرب العالمية الأولى

2.الخروج من العزلة و الانفتاح الحذر (فترة ما بين الحربين العالميتين):

على الرغم من سيطرة التوجه الانعزالي على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المحيط الدولي لفترة طويلة، إلا أن وزنها العالمي و قدراتها خاصة الاقتصادية قد شكلت لديها حافزا قويا للاندماج في السياسة الدولية و من ثم عرض نموذجها الرأسمالي على العالم، مما يدل على بوادر تحول في السياسة الخارجية الأمريكية انطلاقا من خروجها من عزلتها.

اعتبرت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى حربا أوروبية لا مصلحة لها فيها، و كان حيادها تجاه الحرب يكفل لها ميزة التعامل الاقتصادي مع جميع الأطراف، غير أنه وبعد انتخابه في نهاية 1916 اقترح **وودرو ويلسون** Woodrow Wilson وساطته من أجل سلام بدون نصر " *paix son victoire* "(2) و كان ذلك أول مؤشرات الخروج من العزلة و التدخل في الشؤون الأوروبية، ثم في 2 أفريل 1917 تدخلت في الحرب إلى جانب دول الوفاق بعد موافقة الكونغرس على ذلك، وكان التدخل الأمريكي عاملا حاسما في هزيمة دول المحور الأمر الذي ساهم في إبراز الدور الأمريكي منذ البداية، و من جهة أخرى أدى التدخل الأمريكي إلى إدخال مفاهيم جديدة في السياسة الدولية، أهمها: الدبلوماسية العلنية، حرية التجارة، حق تقرير المصير، إنشاء تنظيم دولي،...(3) و ذلك ما تضمنته مبادئ ويلسون الأربعة عشر التي أعلن عنها قبيل نهاية الحرب العالمية الأولى في 8 جانفي 1918.

(1) مصطفى صايج، **السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية: التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000-2008**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية. جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 43.

(*) فكرة **المصير المحتوم** تعني: الدور الحتمي المسند للولايات المتحدة الأمريكية من أجل تطوير و ترقية قيم الحرية و العدالة و التطور و نشرها قدر الإمكان و الدفاع عنها ضد كل استبداد، و هي فكرة دينية حضارية في السياسة الخارجية الأمريكية. للتوسع أكثر أنظر: مصطفى صايج، نفس المرجع، ص ص41- 43.

(2) Maxime Lefbver, Op, cit. p 15.

(3) محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين**، ص 272.

لقد خرجت الولايات المتحدة فيما بين الحربين من عزلتها بطريقة ذكية استطاعت من خلالها ربط علاقاتها مع العالم الرأسمالي، و تمكنت من تجنب التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية بنسبة كبيرة، بل أصبحت القوة الاقتصادية العالمية الأولى آنذاك، حيث وصل نصيبها من التجارة العالمية عام 1929 إلى 45%، و ارتفع إنتاجها الصناعي العالمي إلى 42.2% في الفترة من 1926 إلى1929، كما احتكرت نصف رصيد الذهب العالمي[1] مما جعل الدول الأوروبية تعتمد عليها بشكل أساسي في مختلف المجالات.

و مع ذلك، هناك نوع من الحذر الذي ميز السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الفترة، حيث أصبح مفهوم العزلة يعني التأكيد على استقلالية السياسة الأمريكية عن الشؤون الأوروبية، و رفض الدخول في التزامات رسمية مع الدول الأوروبية، أي حرية التصرف بما يتلاءم مع مصالح الولايات المتحدة دون التقيد بارتباطات سياسية معينة كمعاهدات الصلح أو عصبة الأمم[2]. و استمرت هذه الفكرة حتى في الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتدخل في الحرب بشكل مباشر و لم تبادر بأي سلوك عسكري تجاه أي طرف رغم استعدادها للحرب، إلى أن جاءت حادثة **بيرل هاربر** التي ضمنت للولايات المتحدة تأييد الرأي العام الأمريكي للدخول في الحرب، ليتوسع الرد على اليابان بعد ذلك إلى مستوى تحويل دفة الحرب لصالح بريطانيا و الدول المتحالفة [3] و بالفعل فقد كان تدخلها حاسما كما في الحرب العالمية الأولى مما أعطاها مكانة دولية متميزة بعد الحرب العالمية الثانية.

3.السعي نحو الهيمنة العالمية (مرحلة الحرب الباردة):

لقد أدت الطريقة التي انتهت بها الحرب العالمية الثانية إلى بروز الولايات المتحدة كقوة رأسمالية عالمية من جهة، و الاتحاد السوفييتي الذي يتزعم الشيوعية من جهة أخرى، هذه البنية الجديدة للنظام الدولي عرفت ظهور مصطلح القوى العظمى المتمثلة في القطبين بدل المصطلح الذي كان سائدا من قبل و هو مصطلح القوى

---

(1) نفس المرجع، ص ص 311-312.
(2) نفس المرجع، ص 313.
(3) نفس المرجع، ص 459.

الكبرى كتعبير عن طبيعة القوى الدولية في هذه المرحلة، و قـد شـكلت هـاتين القـوتين طرفي الصراع الإيديولوجي الذي ميز فترة الحرب الباردة.

ما يمكن قوله في هذه الفترة هو أن الولايات المتحدة قد انفتحت بشكل كبير على العالم الخارجي و صارت لها مصالح في أغلب مناطق العالم، كما برزت أهميتها خاصة بعد استعراض قوتها النووية في تفجيري **هيروشيما** و **ناكازاكي**، وبدأت تظهر الترعـة العالميـة في سياسـة الولايات المتحدة مع بدايات الحرب الباردة و ذلك عندما قامت بتقديم المساعدات لتركيـا و اليونان في 1947 بعد عجز بريطانيا عن ذلك، و جاء ذلك من منطلق التغييرات التي أحـدثها الرئيس **هاري ترومان** Harry Truman في السياسة الخارجية الأمريكية و التي تناولـت فكرة الحاجة إلى حماية جميع الأحرار في كل مكان، ثم أصبح هـذا التفسـير الأيـديولوجي للمساعدات الأمريكية يعرف بـــ: **مبدأ ترومان**.[(1)]

و قد نتج عن مبدأ ترومان فيما بعد **سياسة الاحتواء** التي تهدف إلى الوقوف أمام المـد الشيوعي، و قد عبر عن ذلك **جورج كينان** George Kennan عام 1947 بقوله:

" المبدأ الأساسي لكل سياسة أمريكـية تجاه الاتحاد السوفيـيتي
على المدى البعيد يجب أن ترتكز على احتواء الاتجاهات التوسعية
السوفييتية، و يكون ذلك بحذر وصرامة "[(2)].

و كان أول ما نتج عن سياسة الاحتواء مشروع مارشال للمساعدات الاقتصـادية في جوان 1947 و الذي كان موجها بالخصوص إلى دول غرب أوروبا كمجال نفوذ للولايـات المتحدة الأمريكية.

و بعد أن فجر الاتحاد السوفييتي القنبلة الذرية في 1949، و انتقل الحكم في الصين إلى الحزب الشيوعي، ثم الحرب الكورية في 1950[(3)] التي دخلت فيها الصين لصالح الشـيوعية، فقد بدا أن تصور الرئيس Truman عن الخطر الشيوعي أكثر واقعية و عقلانية. و كـرد

(1) جوزيف ناي، **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية و التاريخ**، ترجمة: أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، الطبعة الأولى. الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، 1997، ص 158.
(2) مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 48.
(3) جوزيف ناي، المرجع السابق، ص 159.

فعل على ذلك و استمرارا في سياسة الاحتواء تورطت الولايات المتحدة لما يقارب عشرين سنة في **فيتنام** و خرجت منها مهزومة عام 1975.

كما عرفت الفترة (1961- 1969) عودة الديمقراطيين إلى الرئاسة مع **جون كنيدي** John F.Kennedy (1961- 1963) و خلفه **ليدون جونسون** Lydon Johnson (1963- 1969)، وقد ساهمت حرب فيتنام في تقسيم الرؤية السياسية في الإدارة الأمريكية بين ما عرف بالصقور المدافعين عن مواصلة و استمرار التدخل الأمريكي، الحمائم الذين يرغبون في السلام[1]، و في الفترة (1969- 1975) استخدمت إدارة الجمهوري **ريتشارد نيكسون** Richard Nixon سياسة الوفاق كوسيلة لتحقيق أهداف سياسة الاحتواء[2] غير أن استمرار السوفييت في بناء قوتهم قادهم إلى التورط في أفغانستان الأمر الذي أدى إلى القضاء على سياسة الوفاق بين العملاقين.

بعد استقالة هذا الأخير على إثر ما عرف بفضيحة الـ: **ووتر غايت** Watergate تولى **جيرالد فورد** Gerald Ford الرئاسة الأمريكية و تم تعيين **هنري كيسنجر** Henry A. Kissinger على رأس الدبلوماسية الأمريكية، و بعدها وصل الديمقراطي **جيمي كارتر** Jimmy Carter (1977- 1981) إلى الحكم حيث جاء بما عرف فيما بعد بـ : **مبدأ كارتر** 1979 و الذي جاء فيه:

> " تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أيّة محاولة سوفييتية تستهدف السيطرة على منطقة الخليج اعتداء على مصالحها الحيوية ...، و ستقوم برد هذا العدوان بشتى الوسائل لديها بما في ذلك القوة المسلحة "[3].

و ترجع توجهات كارتر إلى الرئيس الأمريكي الأسبق **إيزنهاور** Eisenhower الذي أعرب عن نفس التوجه عند البدايات الأولى للحرب الباردة.

و في آخر مراحل الحرب الباردة ومع عودة الجمهوريين إلى الرئاسة مع **رونالد ريغان** Renald Reagan في الفترة (1981- 1989)، بدأت السياسة الخارجية تؤسس لرؤية عالمية أحادية قائمة على فكرة نشر النموذج الأمريكي بالجمع بين القوة العسكرية و نشر

---

(1) مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 49.
(2) جوزيف ناي، المرجع السابق، ص 170
(3) مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 51.

مبادئ السلام و الديمقراطية الرأسمالية، و هذا مع وضع المصالح القومية الأمريكية فوق كل اعتبار.

و رغم تعدد الآراء حول السياسة الخارجية الأمريكية خلال هذه الفترة، إلا أن هناك توجه عام نحو اعتبار أن سياسة الاحتواء كانت السبب الرئيسي في نهاية الحرب الباردة لصالح الولايات المتحدة، كما يذهب إلى ذلك G.Kennan و غيره.

وقد عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة مجيء ثلاثة رؤساء هم على التوالي: الرئيس الجمهوري **جورج بوش** George Bush (1989- 1993)،ثم الرئيس الديمقراطي **بيل كلينتون** Bill Clinton (1993-2001)، ثم الرئيس **جورج وولكر بوش** G.W. Bush (2001-2008)، ثم عودة الديمقراطيين مع **باراك أوباما** B.Obama في 2009 و قد وجدت الولايات المتحدة نفسها في وضع دولي عبّر عنه **كراوثمر** Krauthmer و هو أحد المحافظين الجدد بقوله:

" إنه انعطاف حاسم في التاريخ لم يشهد له مثيل منذ انهيار روما، إنه تحول جديد غريب تماما إلى حد أننا لم نملك أيّة فكرة عن التعامل معه "[1]

وسوف نأتي على تفصيلات هذه المرحلة المهمة و الأساسية في دراستنا عندما نتناول دلالات نهاية الحرب الباردة بالنسبة للسياسة لخارجية الأمريكية في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

ثانيا: محددات السياسة الخارجية الأمريكية:

نقصد بمحددات السياسة الخارجية الأمريكية، تلك العوامل الداخلية و الخارجية و الجهات الرسمية و غير الرسمية، المباشرة و غير المباشرة والتي لها دور و تأثير نسبي في عملية السياسة الخارجية في مختلف أطوارها، و تمثل هذه المحددات من الناحية المنهجية المتغيرات المستقلة في النسق العام للسياسة الخارجية، و سنحاول تقديم هذه المحددات من خلال تقسيمها إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:

---

[1] هادي قبسيس، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: الواقعية و المحافظية الجديدة**، الطبعة الأولى. الدار العربية للعلوم ، بيروت، 2008، ص 25.

01. المحددات الدستورية (البُنى الرسمية):

و تتمثل في السلطتين التشريعية (الكونغرس) و التنفيذية (الرئيس كمؤسسة)، و هما الجهتين اللتان خولهما الدستور الأمريكي مهمة رسم وتنفيذ جميع السياسات بما فيها السياسة الخارجية [*]، لكن أي الجهتين لها سلطات أكبر في مجال السياسة الخارجية ؟

من الناحية الدستورية نجد أن الاطلاع على نص وثيقة الدستور يقودنا إلى الاعتقاد بأن الكونغرس أوسع سلطة من الرئيس، و ذلك من خلال ما جاء في القسم الثامن من المادة الأولى بصيغة عامة و مطلقة على أن تمنح جميع السلطات التشريعية للكونغرس [1]، و كذلك ينص الدستور في نفس المادة على أن للكونغرس سلطة تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية و إعلان الحرب و التفويض برد الاعتداء و إقرار الميزانية العامة للدولة، كما قُيدت من جهة أخرى سلطة الرئيس في عقد المعاهدات بموافقة ثلثا أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين [2]، و مع هذه السلطات المخولة للمؤسسة التشريعية يبدو أن مؤسسة الرئاسة لا تلعب إلا دورا هامشيا يتعلق بتنفيذ ما يمليه الكونغرس على السلطة التنفيذية و حسب.

غير أنه من زاوية أخرى ومن الناحية الواقعية نجد على أن للرئيس دوراً مهما و حاسما في كثير من الأحيان خاصة في مجال السياسة الخارجية، و يرجع السبب في ذلك إلى جملة من الاعتبارات منها ما هو دستوري ومنها ما يتعلق بطبيعة مؤسسة الرئاسة.

فمن حيث الاعتبارات الدستورية، يحتل الرئيس أعلى هرم السلطة التنفيذية وتعتبر هذه الأخيرة تابعة لسلطته، كما يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة [3]، ومن ناحية أخرى فقد تمت صياغة الدستور ببعض العبارات الغامضة و المرنة عن الرئيس لتعطيه مساحة من الحرية للتجاوب مع التغيرات الداخلية والدولية [4]،

---

[*] نشير هنا إلى أنه لم يرد لفظ " السياسة الخارجية " في نص وثيقة الدستور الأمريكي الأصلي مطلقاً، ولا حتى في التعديلات الـ: (27) التي طرأت عليه، و إنما نجد ألفاظا عامة كلفظ " السلطات "، أو بعض الألفاظ و العبارات التي تدل على السياسة الخارجية كعبارة " إعلان الحرب " أو ما شابهها، و هذه إحدى مظاهر المرونة في الدستور الأمريكي.

[1] **وثيقة الدستور الأمريكي**، المادة الأولى، القسم الثامن.

[2] نفس المصدر، المادة الثانية، القسم الثاني.

[3] نفس المصدر، المادة الثانية، القسم الثاني و القسم الثالث.

[4] نانيس مصطفى خليل، **الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية**، السياسة الدولية، العدد 127، جانفي 1997، ص 80.

وكثيرا ما أدت هذه المرونة في الدستور الأمريكي إلى صراعات و أزمات بين الرئيس و الكونغرس، لعل أبرزها الحرب الكورية (1950- 1953)، و حرب فيتنام (1957- 1975)، حيث لم تكن معلنة من طرف الكونغرس المخول بإعلان الحرب بل حدثت نتيجة توسع سلطة الرئيس.

أما من حيث طبيعة مؤسسة الرئاسة أو ما يعرف بالمكتب التنفيذي للرئيس فنجد أن الرئيس يشكل الجزء الظاهر فقط من إدارة ضخمة في البيت الأبيض الذي يحتوي على عشرة آلاف مستشار من ذوي العقول المبدعة و الخبرة المتميزة في شتى المجالات، يعملون ضمن إطار مؤسساتي محكم التنظيم.

وتتوزع أعباء السياسة الخارجية في هذه الإدارة بين أربعة مواقع رسمية [1]، أولها الرئيس و هو عقدة القرار، و وزارة الخارجية و هي مؤسسة العلاقات و الجناح التنفيذي، و مجلس الأمن القومي وهو مركز التخطيط الاستراتيجي و المشرف على المؤسسات الأمنية و الاستخباراتية، و وزارة الدفاع التي تملك القرار فيما يخص الانتشار العسكري.

إن واقع السياسة الخارجية الأمريكية يشير إلى أن السِمة البارزة هي تزايد دور مؤسسة الرئاسة على حساب الكونغرس، ويرجع ذلك إلى الخبرة التي اكتسبها الجناح التنفيذي منذ إدارة الرئيس Washington خاصة في أوقات الأزمات، فكانت الممارسة المستمرة و المتكررة لإدارة السياسة الخارجية سببا في تقوية سلطة الرئيس و تدعيمها في هذا المجال [2]

و هكذا نرى أن الدستور الأمريكي قد أدام الصراع على السلطة بين الكونغرس و الرئيس، و خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، و نتيجة لذلك يبرز دور العوامل الموازِنة و التي تقوم بتقريب وجهات النظر بين الطرفين، أو تعمل على دعم توجه طرف على حساب طرف آخر و ذلك حسب طبيعة العلاقات و المصالح التي تتحرك بدافعها هذه الكيانات، والجهات التي تعمل لصالحها.

---

(1) هادي قبسيس، مرجع سابق، ص 11.

(2) هالة أبو بكر سعودي، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967- 1973)**، الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 1986. ص 102.

2. المحددات الداخلية غير الرسمية:

يلعب الجانب غير الرسمي دورا مهما في بلورة خيارات السياسة الخارجية الأمريكية، وينبع ذلك من موقعه ودوره ومكانته في المجتمع الأمريكي بصفة عامة ، والأهداف التي تسعى إليها هذه البنى غير الرسمية بصفة خاصة. وتختلف التسميات التي تطلق على هذه الفعاليات باختلاف الدراسات التي تعرضت لها، فأحيانا نجد مصطلح الجماهير كتعبير عن (الرأي العام، الإعلام، جماعات الضغط و المصالح، ...)، و أحيانا نجد عبارة الرأي العام كتعبير عن (جماعات الضغط، الإعلام، النواب، النخب المفكرة، الانتخابات) ويقصد بها هنا الجهات التي تصنع الرأي العام.

فنلاحظ أن هذا الجانب من جهات التأثير في السياسة الخارجية يتميز بالمرونة و عدم الوضوح من الناحية المفاهيمية، مما يستدعي منا تناوله بشيء من التحديد والتفصيل حتى يسهل علينا معرفة مستوى وحدود الدور الذي تمارسه هذه القوى المجتمعية في المسرح السياسي الأمريكي، و ذلك بما يناسب الإطار العام لموضوع الدراسة.

واستنادا إلى ذلك نرى أن هناك ثلاث جهات غير رسمية يمكن أن تكون لها قيمة تفسيرية وتحليلية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وهي:

أ. جماعات المصالح.

ب. وسائل الإعلام.

ج. الرأي العام الأمريكي.

أ. جماعات المصالح:

يشير مصطلح جماعات المصالح إلى تلك المنظمات غير الحكومية ــ سواء كانت في شكل نقابات أو اتحادات و جمعيات ذات عضوية اختيارية ــ التي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي، و تعكس هذه المطالب الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات[1]. و المقصود بهذه الجماعات هنا، هي تلك التي لها علاقة و بعد تفسيري بموضوع الدراسة، و تتمثل بدرجة كبيرة في الجماعات المؤيدة لإسرائيل التي تؤثر في السياسة الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

---

[1] نفس المرجع، ص 102.

يعتبر دخول هذه الجماعات في عملية السياسية الخارجية الأمريكية وتصاعد تأثيرها ظاهرة حديثة نسبيا في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، و بينما يندر أن يكون التأثير السياسي لهذه الجماعات مرئيا لعامة الناس فإن صناع السياسة يدركون فعالية هذه الجماعات، ولهذا فهم يتبعون السياسات التي تحظى برضاها أو على الأقل بسكوتها. (1)

ومن أبرز هذه الجماعات ـــ كما أشرنا ـــ الجماعات العرقية اليهودية أو ما يعرف باللوبي الإسرائيلي الذي صار من أبرز المؤثرين في السياسة الخارجية الأمريكية منذ بدايات قيام إسرائيل، و ذلك من خلال تواجده في العديد من المواقع الحساسة على المستوى الرسمي وغير الرسمي، من أجل التأثير على صانع القرار الأمريكي حتى يتخذ قرارات فعلية لصالح اليهود في أمريكا، و لصالح إسرائيل في مختلف قضايا الشرق الأوسط.

وهناك بالمقابل جماعات المصالح المؤيدة للعرب و التي لا تكاد تلعب دورا يذكر مقارنة بالجماعات اليهودية، حيث يقتصر دورها على مجرد انتقاد سياسات كل من إسرائيل و الولايات المتحدة (2)، هذا فضلا عن كونها قليلة العدد و أقل تنظيما.

ب . وسائل الإعلام:

تعتبر وسائل الإعلام القناة الأساسية الفعالة و القريبة و السريعة للاتصال بين الجماهير و الساسة، خاصة في بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة، فمن خلال الإعلام يرشح الرؤساء و النواب أنفسهم و يلقون خطاباتهم ويتجادلون، وتثار القضايا السياسية بين الحكومة و الجمهور، ويثير الإعلام قضايا أكثر من أخرى، وبالتالي يكوّن رأيا عاما (3)، ولذلك تعتبر العديد من الآراء أن الإعلام من أهم الأدوات التي يُعتمد عليها في تكوين الرأي العام، سواء على المستوى المحلي أو العالمي .

و تتميز العلاقة بين صناع القرار و أجهزة الإعلام بالحساسية الشديدة، فأحيانا لا تكون وسائل الإعلام في خدمة توجهاتهم ومشاريعهم السياسية، فكثيرا ما قامت الجهات الإعلامية المختلفة في الولايات المتحدة ـــ و خصوصا المستقلة منها ـــ بنشر فضائح السياسة الخارجية، و تعتبر فضيحة Watergate خير مثال على ذلك.

---

(1) فواز جرجس، **السياسة الخارجية تجاه العرب: كيف تصنع؟ و من يصنعها؟**، الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000. ص 91

(2) هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق، ص 104.

(3) نانيس مصطفى خليل، مرجع سابق، ص 83.

من جهة أخرى نجد أن صناع القرار يعتمدون ـــ و بشكل أساسي ـــ على الإعـــلام من أجل دعم توجهاتهم الخارجية و إضفاء الشرعية عليها، لذلك نجد المؤسسات الإعلامية التي تدعم التوجه السياسي السائد أقوى من المعارضة، فالمشهد الذي صنعه الإعلام عن أحداث11 سبتمبر، أعطى قوة أكبر لشرعية الحرب الأمريكية على الإرهاب.

فالتأثير الذي تمارسه وسائل الإعلام لا يقل درجة عن تأثير جماعات الضغط القوية التي بدورها تعتمد على الإعلام كسلاح قوي. لذلك فإن الحكومة الأمريكية لا تستطيع الاســتغناء عن الإعلام سواء الذي يقف في صفها ويروج لسياساتها، أو الإعلام الذي ينتقدها ويُكون رأيا مضادا لتوجهاتها.

ج . الرأي العام:

إن الحديث عن الرأي العام الأمريكي يعني الحديث عن أكبر قوة جماهيرية في المجتمـــع الأمريكي، هذا المجتمع الذي يتميز بميزتين أساسيتين، الأولى أنه مجتمع مهاجرين و الثانية انـــه مجتمع متنوع [1] ، مما أدى إلى خلق نوع من السطحية و عدم الوضوح في الهوية بسبب غياب القواسم المشتركة بين مختلف شرائحه، هذا التذبذب جعل اهتمام المواطن الأمريكي بالسياســة الخارجية اهتماما فردانيا، يقتصر على انعكاساتها الاقتصادية التي تنعكس بدورها على وضـــعه المعيشي.

وفي نفس السياق فإن هناك اتجاها عاما مفاده أن اهتمام الرأي العام بالشؤون الخارجية كان عرَضيا بشكل كبير و متعلقا بأزمات دولية خاصة، و إذا أخذنا في الاعتبـــار حقيقـــة أن معرفة الجمهور بمسائل السياسية الخارجية بقيت منخفضة نسبيا، فإن مقدرته على التأثير في هذه السياسة بقيت ضعيفة هي الأخرى [2].

و تثير هذه العلاقة الضعيفة للرأي العام بالسياسة الخارجية الأمريكية مشـــكلة بـــارزة تتمثل في التعارض بين مبادئ الديمقراطية و ما تفرضه من ضرورة احترام الرأي العام من ناحية، و فعالية السياسة الخارجية من جهة أخرى [3]. و يبقى أن نشير إلى أن هناك دورا غير مباشـــر يلعبه الرأي العام و يتمثل في استطلاعات الرأي حول بعض القضايا، وأهم منـــه المشـــاركة في الانتخابات و بعض مؤسسات المجتمع المدني.

---

[1] هادي قبسيس، مرجع سابق، ص 09.
[2] فواز جرجس، مرجع سابق، ص 129.
[3] هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق، ص 126.

إن أهم ملاحظة يمكن أن تسجل حول البنى غير الرسمية في السياسة الخارجية الأمريكية هي أنها مستقلة عن بعضها البعض و عن البنى الرسمية الدستورية بشكل أو بآخر، غير أنه لا يمكن أن ننفي وجود علاقات اعتماد متبادل فيما بينها، وعلاقات تداخل تفرضها ظروف وجودها و وظائفها المختلفة.

و من الناحية النظرية، فإنه في بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة يفترض أن دور هذه المحددات يتعاظم في إطار ممارستها لحرياتها السياسية والمدنية، و هناك ميزة أخرى تشترك فيها جميع الفعاليات الرسمية و غير الرسمية ، و هي وجود مجموعة من القواسم المشتركة التي تتفق حولها و تعتبرها من القيم الأساسية في ممارساتها، و تتضمن ثلاثة مبادئ:

1. بقاء النظام السياسي الذي يحدده الدستور الأمريكي.
2. عدم تفشي الفوضى في التركيبة السياسية للمجتمع الأمريكي.
3. عدم ظهور الأمراض الاجتماعية التي تسبب نوعا من الفوضى في النظام السياسي و الاجتماعي.(1)

إذن يشترك في صنع السياسة الخارجية الأمريكية عدة هيئات رسمية و غير رسمية مثل : الكونغرس الذي يضم مجلس النواب و مجلس الشيوخ، و مؤسسة الرئاسة التي تضم الرئيس و وزارة الخارجية و البنتاغون و مجلس الأمن القومي و مؤسسات الرأي و الفكر التابعة للبيت الأبيض، و الأفراد والمنظمات و وسائل الإعلام و الجماهير ، كل حسب موقعه و درجة تأثيره و طبيعة الأهداف التي يعمل من أجلها.

3. محددات البيئة الخارجية:

بداية تتسم البيئة الخارجية بالتعقيد و التغير المستمر وعدم الوضوح، مما يجعل من الصعب التنبؤ بها و التعامل معها فضلا عن التحكم في معطياتها. و عموما تمثل البيئة الخارجية مجمل المتغيرات والعوامل الإقليمية و الدولية التي يكون لها دور و تأثير مباشر أو غير مباشر في قرارات و توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على اعتبار أن هذه البيئة هي المحيط الذي توجه نحوه هذه السياسة.

(1) آسيا الميهي، **الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية**، السياسة الدولية، عدد 127. جانفي 1997، ص 86.

فالنظام الدولي و الإقليمي سواء من حيث البنية أو من حيث طبيعة التفاعلات و القيم السائدة فيه و الفواعل التي تتحرك ضمنه ، و كذا سلوكات مختلف الوحدات المشكلة له، يشكل جانبا مهما له أثره البارز في السياسة الخارجية للولايات المتحدة كدولة عظمى. و يبدو هذا الأثر ذو وجهين مختلفين حسب الخصائص العامة للبيئة الدولية.

فمن جهة، تكون معطيات البيئة الخارجية عاملا مدعما لبعض خيارات السياسة الخارجية في بعض الحالات، مثل الحالات التي يكون فيها صراع، أخطار، تهديدات على المستوى الدولي أو الإقليمي، أو بتعبير أشمل تكون حوافز الفعل الخارجي مُدرَكة و عقلانية لدى صانع القرار، و في مثل هذه الحالة يكون العدو أو التهديد الخارجي واضحا والأهداف الاستراتيجية محددة وبالتالي تصبح خيارات السياسة الخارجية أكثر عقلانية و ذات أولوية لدى مختلف عناصر البيئة الداخلية في المستويين الرسمي و غير الرسمي، و يصبح من السهل على صناع القرار كسب الدعم المادي و الجماهيري و من ثم تمرير سياساتهم و توجهاتهم الخارجية ، وتمثل سياسة الاحتواء خلال الحرب الباردة مثالا على ذلك.

و من جهة أخرى قد تكون معطيات البيئة الخارجية عاملا معرقلا يقف في وجه صناع القرار، خاصة في حالات الاستقرار الدولي و الإقليمي، و هنا تتراجع مكانة السياسة الخارجية لتصبح الأولوية لقضايا السياسة الداخلية، و يقل بذلك هامش المناورة لدى المختصين بالسياسة الخارجية خاصة لدى الجناح التنفيذي المطالب بتقديم تبريرات أكثر إقناعا تجاه الأوساط الداخلية الرسمية و غير الرسمية، و تعتبر فترة ما بعد الحرب الباردة مثالا مناسبا على ذلك، حيث زال الخطر الشيوعي و زالت بذلك التبريرات الإيديولوجية و الاستراتيجية و زاد بالمقابل الضغط على الجهات المعنية برسم و تنفيذ السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: مفهوم الصراع العربي الإسرائيلي

أولاً: الفرق بين مفهوم الصراع و بعض المفاهيم المشابهة

بدايةً يعرف **الصراع** على أنه تنافس أو صدام بين اثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتياديين، يحاول فيه كل طرف من الأطراف تحقيق أغراضه و أهدافه و منع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل و طرق مختلفة (1).

(1) عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الجزء الثالث، الطبعة الثانية. المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1990، ص 632.

و نجد أن مفهوم الصراع بهذه الدلالة يختلف عن بعض المفاهيم القريبة منه أو الدالـــة عليه. فمثلا يختلف عن مفهوم الحرب War التي تعني: القتال المسلح بين دولتين أو أكثـــر في سبيل تحقيق هدف سياسي أو عسكري [1].

و تنتهي الحرب بانتهاء أسبابها و تحقيق أهدافها، و غالبا ما تحسم لصالح أحد الأطراف على حساب الطرف الآخر أو يلجأ الأطراف إلى إنهائها لأسباب معينة كإدراك أن الحرب غير عقلانية أو أنها وسيلة غير ناجعة، و هذا ما يجعل الحروب غالبا تمتاز بقصر مدتها.

كما يختلف الصراع نسبيا عن مفهوم **النزاع** الذي يقصد به: الوضع الخطير الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين (أو أكثر) أو تعارض مصالحهما بشكل تعذرت معالجتـــه بالطرق السلمية و صار يهدد بلجوئهما أو لجوء إحداهما إلى القوة المســـلحة في ســـبيل دعـــم مطالبهما [2].

و الفرق بين المفهومين يكمن في أن الصراع حالة متقدمة من النزاع تجاوزت مرحلـــة التهديد إلى الاستعمال الفعلي و المباشر للقوة و العنف المسلح، و بالتالي فإن حالة الصراع مـــن حيث الدلالة أقوى تعبيرا عن الخلاف و تعارض المصالح و وجهات النظر بين الطرفين.

كما لا ينطبق مفهوم الأزمة Crisis على مفهوم الصراع، حيث تتميز الأزمة بكونها سريعة و مؤقتة و أحيانا مفاجئة، و كثيرا ما تدل على وضع مضطرب في مجال معين(سياسي، اقتصادي، عسكري...)، كالأزمة المالية العالمية سنة 1929، أو أزمة الصواريخ السوفييتية في كوبا أثناء الحرب الباردة...، مما يستدعي التعاطي معها بحذر و بســـرعة و فعاليـــة لتفـــادي الوصول إلى وضع أخطر.

و هناك مفهوم آخر قريب من مفهوم الأزمة و هو التوتر Tension و الذي يـــدل على حالة من القلق ناتجة عن وضع دولي أو إقليمي مضطرب و يهدد بنشوء حرب.

إذن فالصراع اصطلاحا يدل على وجود علاقة عدائية و حالة عدم توافق حول مصالح و قضايا متعددة لا تقبل التنازل أو المساومة من أي جهة مما يجعله طويل الأمد، خاصة في ظـــل عدم قدرة أي طرف على إنهاء الصراع أو حسمه، و هذه الخصائص هي التي تجعله يختلـــف أو يتميز عن باقي المفاهيم التي أشرنا إليها.

---

[1] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 602.

[2] نفس المرجع، ص 597.

و من أجل معرفة مدى توفر هذه الخصائص فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي، نقدم فيما يلي تأصيلا تاريخيا للمفهوم نحيط فيه بالأسباب المؤدية إلى الصراع، و نرصد القضايا المحورية فيه و العوامل التي ساهمت في استمراره، مع الإشارة إلى أهم التصورات حول أبرز صراع عرفته منطقة الشرق الأوسط في القرن العشرين و الذي ما يزال مستمرا إلى الآن.

ثانياً: التأصيل التاريخي للصراع العربي الإسرائيلي

ترجع البدايات الأولى للصراع العربي الإسرائيلي إلى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر عندما زادت حدة المعاداة للسامية في أوروبا إلى درجة ظهور ما اصطلح على تسميته بالمسألة اليهودية في أوروبا، و كرد فعل على هذه الأوضاع تم إنشاء الحركة الصهيونية العالمية في أوائل عام 1880 من قبل مؤسسها **تيودور هيرتزل** الذي أكد بأن المسألة اليهودية موجودة و من العبث إخفاؤها [1]، و قد انتهى **هيرتزل** من خلال المؤتمر الدولي الأول للحركة الصهيونية العالمية عام 1897 إلى أن حل المسألة اليهودية يكمن في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وكان هذا التوجه متبوعا ببرنامج عملي قائم على أربعة نقاط هي:

01. تشجيع مبدأ الاستيطان في فلسطين من قبل المزارعين و الحرفيين و العمال اليهود.
02. تنظيم و توحيد اليهود في جمعيات محلية و عامة بالشكل الذي تسمح به قوانين مختلف البلدان.
03. تدعيم الهوية و الوعي القومي اليهوديين.
04. السعي للحصول على موافقة الحكومات للعمل بما سيكون ضروريا من أجل تحقيق أهداف الحركة الصهيونية [2].

بدأت هذه المبادئ تترجم في الواقع العملي [*] و لوحظ ذلك من قبل الفلسطينيين (العرب و المسيحيين)، و لم يخفوا قلقهم تجاه هذه المستجدات خاصة بعد الإفصاح عن وعد

---

[1] هنري لورانس، **اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر و الصراعات الدولية**، ترجمة: محمد مخلوف، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر و التوثيق و الأبحاث، د م ن، 1992، ص67.

[2] نفس المرجع، ص 68.

[*] لتفصيل أكثر حول موضوع الصراع العربي الإسرائيلي و تطورات الهجرة اليهودية إلى الأراضي الفلسطينية، أنظر: هنري لورانس، نفس المرجع، ص ص(72-76)

بلفور في 02 نوفمبر 1917 [*] و ذلك بعدما منحت عصبة الأمم لبريطانيا حق الانتداب على فلسطين، و في هذه الفترة ظهرت فكرة " إعطاء أرض بلا شعب لشعب بلا أرض ".

و بالمقابل وصلت ردود الفعل الفلسطينية إلى حد المواجهات العنيفة بين الانجليز و الصهيونيين من جهة و العرب و الفلسطينيين من جهة أخرى، و بعد 1920 هدأت الأوضاع نسبيا و ذلك بسبب ضآلة الهجرة اليهودية، باستثناء الاضطرابات العنيفة التي انطلقت في القدس عام 1929 نتيجة الصراع حول السيطرة على **حائط المبكى** (أحد الأماكن المقدسة اليهودية)، و المدرج ضمن الأمكنة المقدسة الإسلامية التي تعود ملكيتها القانونية للسلطات الدينية الإسلامية [1] (حسب رأي **هنري لورانس**)، و في سنة 1936 انطلقت الانتفاضة الفلسطينية الكبرى كتعبير عن حدة رفض الاقتراح الذي قدمته بريطانيا حول تقسيم فلسطين على اعتبار أنه غير من الناحية القانونية و الواقعية.

و مع صدور الكتاب الأبيض[**] عام 1939 انتهت الانتفاضة، و تم الاتفاق حسب ذلك الكتاب الذي تفاوضت سلطات الانتداب حول مضمونه مع الدول العربية و ليس مع الفلسطينيين على:

01. تحديد الهجرة اليهودية بـ:(75000) شخص على مدى خمس سنوات.
02. منع العمليات العقارية بين العرب و اليهود.
03. استقلال فلسطين موحدة خلال عشر سنوات [2].

غير أنه وفي ظل هذا الهدوء، فإن اليهود كان لهم نشاط سري مكثف بقيادة **بن غوريون** وَ **وايزمان** من خلال تشجيع الهجرة السرية و تطوير الإمكانات و القدرات العسكرية لليهود عبر المشاركة مع جيوش الحلفاء في مختلف المعارك والحروب، كما كان هناك سعي مستمر من أجل توثيق الصلة بالولايات المتحدة من خلال الحركة الصهيونية الأمريكية التي

---

[*] من أهم ما جاء في تصريح **بلفور:** " إن حكومة جلالته تنظر بارتياح إلى قيام وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي، و سوف تستخدم أفضل مساعيها لتسهيل تحقيق هذا الهدف، و على أن يكون مفهوما بوضوح أنه لن يتم أي إجراء يهدد الحقوق المدنية و الدينية للجماعات غير اليهودية في فلسطين، أو الحقوق و المكانة السياسية التي يتمتع بها اليهود في أي دولة أخرى ". أنظر: جوزيف ناي، مرجع سابق، ص 220.

[1] هنري لورانس، نفس المرجع، ص 73.

[**] لتفصيل أكثر حول ماهية **الكتاب الأبيض**، أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، الجزء الخامس، ص ص (93-94).

[2] هنري لورانس، مرجع سابق، ص 74.

سرّعت في عام 1942 من وتيرة الدعوة إلى قيام دولة ثنائية القومية (عربية/يهودية) كحل مستقبلي، و بالتالي محاربة كل ما جاء في الكتاب الأبيض.

و قد نتج عن كل هذا أنه في عام 1945 كان سكان فلسطين يتألفون من (550.000) يهودي و(1.240.000) عربي، و صار لليهود ما نسبته 12 % من الأراضي الصالحة للزراعة، و 5.67 % من مساحة فلسطين [1]، مما سمح بإنشاء المستوطنات اليهودية و توسعها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كان لدى بريطانيا في هذه الفترة رغبة في التخلي عن الانتداب، و كان ذلك فعلا في عام 1947، و بذلك دخلت قضية فلسطين أروقة الأمم المتحدة مما يعني تدويل القضية، و في الوقت الذي كان فيه العرب بصفة عامة و الفلسطينيين بشكل خاص في حالة من الارتياح بتسليم الانتداب إلى هيئة الأمم المتحدة، فإن الأمور لم تكن تجري لصالحهم، و في ذات الوقت كان اليهود على استعداد لقبول قرار الأمم المتحدة 181 القاضي بتقسيم فلسطين لكن العرب لم يكونوا على استعداد لقبول هذا الحل، غير أن الذي حدث هو أن الأمم المتحدة اعترفت بدولة اليهود [2] بعد قرار التقسيم 181 و كان ذلك في 14 ماي 1948، و في 11 ماي 1949 أصبحت إسرائيل عضوا في هيئة الأمم المتحدة.

السمة البارزة للصراع قبل قيام دولة إسرائيل هي أنه كان يهوديا / فلسطينيا، و بعد بداية التداول الرسمي للقضية في جداول أعمال لقاءات الجامعة العربية اتضح تعريب القضية، و من هنا يمكن أن نسمي هذا الصراع بأنه صراع عربي / إسرائيلي، و قد تبلور هذا المفهوم بشكل واضح و بصفة خاصة عندما دخلت جيوش من دول الجامعة العربية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لمنع حدوث النكبة في حرب 1948 غير أنها فشلت في ذلك.

كان القرار 181 الصادر في 29 نوفمبر 1947 قد أعطى للدولة اليهودية نسبة 57.74 % من الأراضي، غير أن إسرائيل ضاعفت هذه النسبة إلى 77 % بعد حرب 1948 [3]، ونشير هنا إلى أن الأمم المتحدة أو القوى العظمى التي بدأ يبرز

---

[1] نفس المرجع، ص 75.

[2] جوزيف ناي، مرجع سابق، ص220.

[3] محسن محمد صالح، **فلسطين: دراسة منهجية في القضية الفلسطينية**، الطبعة الأولى. مركز الإعلام العربي، مصر، 2003، ص 440.

دورها في مختلف القضايا على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية لم تسعى لإلزام إسرائيل بالعودة إلى حدود التقسيم حسب القرار 181، بل ثبّتت الحدود الجديدة بطريقة غير مباشرة من خلال عقد اتفاقات هدنة بين إسرائيل و الدول العربية (مصر، سوريا، الأردن، لبنان)، و كنتيجة لهذه الاتفاقات تولت مصر إدارة قطاع غزة بينما تولت الأردن إدارة الضفة الغربية.

مشكلة أخرى نتجت عن حرب 1948 تعتبر من أعقد المسائل إلى يومنا هذا، و يتعلق الأمر بقضية اللاجئين الفلسطينيين الذين يعبر عنهم بـ: **مجموع الفلسطينيين الذين أخرجوا من ديارهم بفعل عمليات الإرهاب و الطرد الجماعي الذي مارسته العصابات الصهيونية المسلحة خلال حرب 1948 التي أعقبت إعلان قيام دولة إسرائيل [1]**.

و نظرا لسيطرة هذه المشكلة على المشهد العام للصراع في هذه الفترة فقد بدا و كأن القضية تحولت من صراع على الأرض إلى صراع من أجل الحق في العودة إلى أقل من ثلث الأرض، و رغم صدور القرار 194 في أواخر 1948 و الذي يقضي بحق اللاجئين في العودة إلى أرضهم، و ما تلاه من قرارات و توصيات بهذا الخصوص، إلا أن المخيمات التي تأوي اللاجئين الفلسطينيين مازالت متواجدة في بعض البلدان العربية إلى غاية اليوم.

بعد الهدنة المؤقتة التي أعقبت حرب 1948 ، توالت سلسلة الحروب العربية الإسرائيلية، حيث تجدد الصراع على إثر العدوان الثلاثي الذي شنته كل من إسرائيل و بريطانيا و فرنسا على مصر سنة 1956، غير أن الحرب توقفت بقرار من هيئة الأمم المتحدة بدعم الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد رفض هذه الأخيرة مساعدة بريطانيا، و مع ذلك لم يتم التوقيع على أي اتفاقية سلام [2] بين الجانبين العربي و الإسرائيلي، غير أنها أبرزت جانبا من الدور الفعال للقوى العظمى في الصراع.

[1] عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، الجزء الخامس، ص 374.

[2] جوزيف ناي، مرجع سابق، ص 222.

بعد حرب 1956 جاءت حرب 1667 أو كما يطلق عليها حرب الستة أيام، و هي تعتبر أكثر الحروب أهمية لأنها حددت شكل المشكلات الإقليمية التي أعقبتها [1]، و قد أسفرت هذه الحرب عن تغير معادلات الصراع و قضايا التفاوض بين الطرفين العربي و الإسرائيلي.

فبعد أن احتلت إسرائيل على إثر هذه الحرب كل الأراضي الفلسطينية إضافة إلى سيناء المصرية و الجولان السورية، برز دور القوى العظمى من جديد من خلال وقف الحرب، و صدر في نوفمبر 1967 القرار الشهير رقم 242 الذي من بين أهم ما جاء فيه :

" **سحب القوات الإسرائيلية من أراضٍ احتلت في التراع الأخير** " [2]

و تعني الدلالة اللغوية لهذه الفقرة من القرار أن إسرائيل لا تنسحب من كل الأراضي العربية التي احتلتها في التراع الأخير، كما يقر هذا القرار (242) بما حصلت عليه بعد حرب 1948 بشكل مخالف لقرار التقسيم الأول في 1947، و بالفعل لم تنسحب إسرائيل من كل الأراضي.

و في عامي 1969-1970 و استنادا إلى الدعم السوفييتي في مواجهة الدعم الأمريكي لإسرائيل شنت مصر حرب الاستنزاف على إسرائيل، و توقفت هذه الحرب في 08 أوت 1970 استجابة للمبادرة الأمريكية المعروفة باسم " مبادرة روجرز" و التي تهدف في مجملها إلى تحقيق سلام عادل في ظل الاعتراف المتبادل، و حدث أن وافقت كل من مصر و الأردن على المبادرة ثم وافقت عليها إسرائيل فيما بعد تحت الضغط الأمريكي، غير أن جهود الوساطة الأمريكية في حل الصراع فشلت في مسعاها لغياب و رفض الجانب الفلسطيني، ومن جهة أخرى كان هناك استياء كبير لدى الفلسطينيين و على رأسهم منظمة التحرير الفلسطينية من موقف مصر و الأردن الذي يدل على أن الدول العربية بدأت تتخلى عن فكرة تحرير فلسطين، و كان ذلك تحولا مهما في الصراع العربي الإسرائيلي الذي بدأ يتحول إلى صراع فلسطيني / إسرائيلي.

---

[1] نفس المرجع، ص 222.

[2] انظر: حسن محمد صالح، مرجع سابق، ص 448.

بعد وفاة **جمال عبد الناصر** تولى **أنور السادات** الحكم، و في أكتوبر 1973 اندلعت الحرب العربية الإسرائيلية الخامسة التي قادتها مصر و سوريا، كما وظفت الدول العربية المصدرة للنفط سلاح النفط ضد الدول الداعمة لإسرائيل [1]، و مرة أخرى تتدخل القوى العظمى للعمل على وقف إطلاق النار [2] على اعتبار أن أطراف الصراع الدائر في الشرق الأوسط تتلقى دعمها من القوتين العظمتين.

و كان قد نتج عن هذه الحرب صدور القرار 338 عن مجلس الأمن و الذي يقضي بوقف إطلاق النار بين الجانبين، و تنفيذ القرار السابق (242) تمهيدا لبدأ المفاوضات و إقامة سلام عادل في المنطقة، و قد حدث أن انسحبت إسرائيل من أجزاء من سيناء و الجولان بموجب اتفاقات مع سوريا و مصر.

بعد فترة و في نوفمبر 1977 قام الرئيس المصري **أنور السادات** بطرح مبادرة السلام مع إسرائيل بدأها بزيارة هذه الدولة أين انطلقت عملية المفاوضات بين الدولتين و التي أسفرت عن اتفاقات **كامب ديفيد** برعاية الولايات المتحدة، في حين استُبعد الاتحاد السوفييتي من عملية السلام العربية الإسرائيلية بسبت الخلاف المصري السوفييتي [3].

في مارس 1979 وقع الطرفان المصري و الإسرائيلي معاهدة سلام و تبادلا بموجبها العلاقات الدبلوماسية، و انسحبت إسرائيل من سيناء فيما بعد، ثم بدأت مفاوضات مصرية / إسرائيلية لتسوية القضية الفلسطينية غير أنها لم تحقق نتيجة معتبرة بسبب مقاطعة منظمة التحرير الفلسطينية لهذه المفاوضات.

أدى تحييد الدول العربية فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى حدوث صدامات عديدة بين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية و حكومات هذه الدول، حيث تم طرد المقاومة الفلسطينية من الأردن لتستقر في لبنان أين اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية، و في ظل الأوضاع غير المستقرة في لبنان و جدت إسرائيل الفرصة لتقوم بهجوم شامل ضد لبنان و المقاومة سنة 1982، و أهم ما نتج عن ذلك هو خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان[4]، و في 1985 خرجت إسرائيل من لبنان بفعل

[1] محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين**، مرجع سابق، ص 605.
[2] جوزيف ناي، مرجع سابق، ص 223.
[3] محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين**، مرجع سابق، ص 206.
[4] نفس المرجع، نفس الصفحة.

المقاومة، أما بالنسبة للفلسطينيين فقد شهدت الأراضي المحتلة اندلاع "**انتفاضة الحجارة**" في 1987 و التي استمرت إلى غاية ما بعد الحرب الباردة (*).

بعد عرضنا لهذه التطورات، تبرز لدينا محورية القضية الفلسطينية في هذا الصراع رغم الوجود الذي كان مؤقتا نسبيا لبعض الأطراف العربية، لتتبلور بشكل واضح تسمية الصراع الفلسطيني / الإسرائيلي الذي مازال مستمرا إلى الآن، وهذا ما يعكس بوضوح و إلى حد بعيد الدلالة المفاهيمية لمصطلح **الصراع** التي أشرنا إليها سابقاً.

ثالثا: أهم التصورات عن الصراع العربي الإسرائيلي:

1. التصور الغربي / الأمريكي:

يعود منشأ هذا التصور إلى فترات بعيدة ترجع إلى بدايات الحروب الصليبية و الصراع على بيت المقدس لاعتبارات دينية و تاريخية، حيث بقيت بذور هذا الصراع إلى غاية وقتنا الحالي، و كان المهاجرون الأوروبيون الأوائل إلى أمريكا من الذين يحملون الفكرة الصهيونية الخاصة بالاستيطان اليهودي في فلسطين (1) و بناء وطن قومي لليهود هناك، وعلى هذا الأساس ظهرت و روج للقضية اليهودية في العقود الأخيرة من ثمانينيات القرن التاسع عشر.

و يتضمن التصور الغربي / الأمريكي للصراع العربي / الإسرائيلي بعدين أساسيين هما:

أ. إنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين كحل للمسألة اليهودية:

و بدأ هذا المسعى عمليا مع صدور وعد **بلفور** الذي قوبل بالدعم و التأييد الغربي / الأمريكي خاصة وأن فلسطين كانت تحت الانتداب البريطاني مما سهل عملية الهجرة اليهودية إلى المنطقة و انتقال الأراضي إلى المستوطنين اليهود، و تطور هذا المسعى مع تطورات الوضع الإقليمي و العالمي، و أخذ بعدا إنسانيا على إثر ما سُمي بـ: (المحرقة اليهودية) التي تعرض لها اليهود على يد النازية، و استُغِل هذا الظرف بعد الحرب العالمية الثانية ليتم الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، و وافقت الأمم المتحدة على ذلك بفضل الدعم الغربي / الأمريكي.

(*) سنفصل في تطورات الصراع العربي الإسرائيلي بعد الحرب الباردة ضمن الجزء التطبيقي لدراستنا.

(1) ميخائيل سليمان و آخرون، **فلسطين والسياسة الأمريكية: من ويلسون إلى كلينتون**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 23.

ب. تدعيم المصالح الغربية / الأمريكية في المنطقة: فبعد أن كان الإطار العام للتصور الغربي هو إيجاد حل للمسألة اليهودية، تطور بعد قيام الدولة اليهودية و صار يُنظر للصراع من زاوية سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط و التي كانت تتم من منظور الصراع الدولي آنذاك، و الدور الذي تلعبه إسرائيل في إطار مفاهيم الولايات المتحدة عن مصالحها السياسية و الاستراتيجية في المنطقة [1].

و قد استمر الدعم الغربي / الأمريكي للدولة اليهودية إلى تنامي دور اليهود في بلورة و صنع المواقف و التصورات الغربية تجاه قضايا الصراع العربي / الإسرائيلي عن طريق وسائل الضغط المختلفة.

2. التصور العربي و الإسلامي:

بالنسبة للتصور الإسلامي للصراع العربي / الإسرائيلي، فإنه ينطلق من عقيدة راسخة بعروبة و إسلامية الأرض الفلسطينية، و بالتالي فإن صراع اليوم هو امتداد لصراع ديني و عقدي قديم حول هذه الأرض المقدسة، و لا يمكن التنازل عن أي جزء من هذه الأرض أو أي حق من الحقوق فيها، غير أنه و بعد تراجع الخلافة الإسلامية و تعرض البلاد العربية و الإسلامية للاستعمار بدأ هذا التصور يتراجع على مستوى القادة العرب و المسلمين بعد حالة التفكك التي أصابت الأقطار العربية و الإسلامية، و كبديل للتصور الإسلامي ظهرت التوجهات القومية العربية بناء على فكرة وحدة الأمة العربية أرضا و شعبا.

في واقع الأمر لم تختلف التصورات القومية العربية من حيث المبدأ عن التصور الإسلامي لقضية الصراع، فحركة القوميين العرب تعتبر أن الصراع لا ينتهي إلا بانتهاء أحد الطرفين " **إما أن نكون أو يكونوا ولا حل غير هذا الحل** "، و قد اتفق حزب البعث الاشتراكي مع حركة القوميين العرب في إعطاء الصراع طابعه المصيري الذي لا يقبل الحلول الوسطى، و اعتبر أن الصراع الدائر على أرض فلسطين في المنطقة العربية هو قضية حياة أو موت بالنسبة للأمة العربية [2].

---

[1] هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق، ص 60.

[2] إبراهيم أبراش، **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية و الوطنية الفلسطينية**، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987. ص 92.

فالتصور القومي العربي يؤكد على أن الصراع لا يعني الفلسطينيين وحدهم، لأنه يهدد الأمة العربية في وجودها و حضارتها و مستقبلها [1]، و بالتالي فالصراع من هذا المنطلق ليس ضد الوجود الإسرائيلي فحسب بل هو صراع ضج الصهيونية العالمية بأشكالها المختلفة.

غير أن هذا التصور بدأ يتراجع و بصورة جلية بداية من توقيع **مصر** لاتفاقية **كامب ديفد** مع الجانب الإسرائيلي، لتتوالى بعد ذلك عمليات التطبيع مع إسرائيل من قبل الدول العربية مما أدى إلى انحصار الصراع في قضايا حدودية و بعض المكاسب المادية القُطرية.

بالمقابل اعتبرت حركة المقاومة الفلسطينية أن الصراع الدائر في المنطقة العربية و خصوصا في فلسطين، هو صراع يمس الأمة العربية و مصيرها و وجودها، و قد جاء في الميثاق الوطني الفلسطيني:

" **إن مصير الأمة العربية بل الوجود العربي بذاته رهْنٌ بمصير القضية الفلسطينية** " [2]

غير أن التصور الوطني الفلسطيني أصبح معزولا عن القوى العربية الفاعلة في المنطقة بعد اختلال الرؤى الاستراتيجية العربية لمفهوم الصراع.

كان هذا الأمر قد قاد الفلسطينيين إلى نوع من الانهزام و التراجع عن بعض المواقف الصلبة، وكان ذلك بداية من **أوسلو 1993** أين اعترفت منظمة التحرير بإسرائيل في غياب حماس و بعض الفصائل الأخرى، **و على إثر ذلك** بدأت تظهر بوادر خلاف فلسطيني / فلسطيني حول مستقبل القضية الفلسطينية و كيفية التعامل مع العدو الإسرائيلي.

لقد عرف مفهوم الصراع العربي / الإسرائيلي تغيرا مستمرا في دلالته من خلال التطورات التي عرفها منذ بداياته الأولى، غير أن الأبعاد الجديدة و غير المسبوقة حول الصراع و التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة و تحديدا بعد **أوسلو 1993** قد أفرزت واقعا جديدا بالنسبة للطرف الفلسطيني المقسم بين من يفضل خيار السلام مع إسرائيل، و بين من يرى باستحالة السلام و وجوب مواصلة المقاومة بمختلف أشكالها حتى التحرير، الأمر الذي يعطي صورة جديدة للتعامل الأمريكي مع هذا الصراع، و هذا ما سوف نرجع إليه بشكل مفصل في الجانب التطبيقي من دراستنا.

---

(1) نفس المرجع، ص 94.

(2) نفس المرجع، ص 181.

المبحث الثاني: المداخل النظرية لدراسة السياسة الخارجية

المقصود بالمداخل النظرية هو ذلك الإطار الفكري و المنهجي الذي يوجه الباحث و يحدد من خلاله طريقة و أدوات البحث النظرية المناسبة لدراسة ظاهرة معينة، حيث يتم من خلال ذلك إخضاع الظاهرة للتحليل العلمي المبني على تبسيط الظاهرة ثم إعادة بنائها وصياغتها وفق رؤية منظمة مبنية على تفسيرات علمية تتمثل الواقع الملموس أو تقترب منه، و من جهة أخرى فإن هذه الخطوة من البحث تسمح بتجريب و اختبار القيمة التفسيرية و التحليلية لمختلف المقاربات و النماذج و النظريات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

و كما هو معروف فإن تطور العلوم الاجتماعية و الإنسانية ارتبط بمدى تطور الأدوات و المناهج المستعملة، سواء في الميدان الواحد أو من خلال التأثر بالتطورات الحاصلة في العلوم الأخرى، و على هذا الأساس تطورت دراسة و تحليل السياسة الخارجية في ظل تطورات العلاقات الدولية في مستوياتها المختلفة واقعيا و نظرياً، و لتوضيح ذلك سيتم في هذا المبحث تناول ما يلي:

1. التطور الذي عرفته نظرية السياسة الخارجية مع توضيح حدود العلاقة بينها و بين كبرى نظريات العلاقات الدولية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
2. المداخل و الرؤى النظرية المناسبة للدراسة و التي ارتأينا تقسيمها إلى مدخلين هما: مدخل التفسيرات النسقية الخارجية، و مدخل تفسيرات البيئة الداخلية.

المطلب الأول: تطور نظرية السياسة الخارجية

إن الحديث عن نظرية للسياسة الخارجية يعكس في حقيقة الأمر مستوىً علميا متقدما في دراسة هذه الظاهرة، ذلك أن بناء نظرية في السياسة الخارجية ارتبط دوما بإشكالية القدرة التفسيرية للنظرية، و هذه الإشكالية تمثل بحق الطموح العلمي لأي مجهود نظري [1]، ومن الأهمية بمكان توضيح كيف أن السياسة الخارجية كانت تفسر من خلال كبرى نظريات العلاقات الدولية قبل فتح مجال فرعي هو تحليل السياسة الخارجية [2]، و سنبين طبيعة هذه العلاقة فيما يلي:

(1) السعيد ملاح، مرجع سابق، ص 15.

(2) Steve Smith, **Theories of Foreign Policy: an historical overview**. Review of International Studies, Great Britain, 1986. P 13.

أولاً: دراسة السياسة الخارجية في مرحلة ما قبل النظرية:

ارتبطت دراسة السياسة الخارجية قبل أن تتميز كفرع مستقل نسبياً بأدواته المنهجية و النظرية بالإطار العام لدراسة العلاقات الدولية، و إذا كانت الدراسة النظرية للسياسة الخارجية تسعى لفهم و تفسير سلوكات الدول الخارجية، فإنه يمكن القول ـــ على هذا الأساس ـــ بأن بداية الرؤى التنظيرية التي تهدف إلى تفسير سلوك الوحدات الدولية ترجع إلى محاولات **ثيوسيديس** Thucydides من أجل فهم و تفسير أسباب الحرب بين كل من **إسبرطة** و **أثينا** في فترة الحرب **البيلوبونيزية** Peloponnesian war (431 ق.م-404 ق.م)، غير أن هذه التفسيرات و غيرها مما جاء في إطار المدرسة التقليدية لم يعكس الصورة الحقيقية لنظرية السياسة الخارجية التي ظهرت مع فترة الخمسينيات و الستينيات من القرن الماضي.

تنظر المدرسة التقليدية كاتجاه سائد في دراسة العلاقات الدولية إلى السياسة الخارجية باعتبارها ظاهرة لا يمكن أن تخضع للدراسة العلمية، وبناء على هذه النظرة يصنَّف الاتجاه التقليدي في دراسة السياسة الخارجية على أنه غير نظري، إذ لا يهدف إلى بناء نظرية خاصة بالسياسة الخارجية، بل يقتصر على مجرد وصف السياسات الخارجية خاصة السياسات الخارجية للدول الكبرى التي كانت هي البارزة في فترة ظهور تلك الدراسات سواء بالتتبع التاريخي لتلك السياسات أو محاولة تحديد الأهداف القيمية و الأساليب الفنية التي تتضمنها[1]، بمعنى أن التقليدية ركزت على دراسة السلوك الخارجي للدولة باعتماد منهج التحليل النوعي [2] وذلك من خلال الدراسات التاريخية و دراسات الحالة لتطورات السياسة الخارجية للدولة محل الدراسة.

تتبنى المدرسة التقليدية وعلى رأسها **الواقعية** Realism فرضية أن عامل المصلحة القومية هو الأداة التفسيرية المناسبة لفهم السلوكات الدولية، كما تفترض بأن الوحدة الأساسية للتحليل هي الدولة القومية التي تتصرف كوحدة منسجمة وبعقلانية في ظل الفرص والعوائق الموجودة في محيطها الدولي، و بالتالي فإن السياسة

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص: ي (مقدمة المرجع)

[2] يوسف ناصيف حتي، مرجع سابق، ص 176

الخارجية حسب المدرسة التقليدية هي: الاستخدام العقلاني للوسائل المتاحة (الموارد) للوصول إلى أهداف معينة (المصالح القومية) [1].

ورغم أن المدرسة التقليدية منذ نشأتها (قيام الدولة القومية) كاتجاه تفسيري في العلاقات الدولية قد ساهمت في تقديم تفسيرات منسجمة لسياسات الدول الخارجية، إلا أن فترة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و في إطار التقدم الذي وصلت إليه بعض التخصصات مثل علم النفس وعلم الاقتصاد من حيث مناهج وأدوات التحليل، فقد بدأ بعض الدارسين في اعتماد المناهج السلوكية لدراسة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة بين الخمسينيات والستينات مع محاولة الاستفادة في المعلومات المتراكمة التي وصلت إليها المدارس الأخرى وتتجاوز حدود التفسير الوصفي والرأي القائل بعدم قابلية إخضاع هذه الظاهرة للتفسير العلمي.

ثانياً: الثورة السلوكية ونظرية السياسة الخارجية:

برزت المدرسة السلوكية Behaviorism كاتجاه في دراسة العلاقات الدولية في منتصف الخمسينيات وتبلورت بشكل أساس في الستينيات، ومع ثورة المناهج التي شهدتها عدة حقول معرفية في هذه الفترة، رأى السلوكيون أن علم العلاقات الدولية يمكن أن يستفيد من النجاحات الحاصلة في العلوم الأخرى، وكان أهم ما ميز الثورة السلوكية في العلاقات الدولية هو ظهور مجالات دراسة فرعية صاحبتها تحديات بناء أطر نظرية مناسبة لهذه الفرع، وعلى رأسها السياسة الخارجية، و تطمح المدرسة السلوكية إلى وضع علم للسياسة الخارجية يقوم على إخضاع السلوك الخارجي للدراسة العلمية من أجل بناء نظرية تفسيرية تنبؤية.

يؤكد **توماس كون** Tomas Kuhn في كتابه: " **بنية الثورات العلمية** " The Structure of Scientific Revolutions على أن :" **ظهور نظريات جديدة لا يستلزم بالضرورة أن تدخل في صراع مع نظرية أخرى سابقة عليها** [2]

وبناء على ذلك بيَّن **جون فاسكيز** John Vasquez بأن الدراسة السلوكية للعلاقات الدولية رغم خلافاتها المنهجية و الابستمولوجية مع الواقعية، فإنها تُبقي على فرضية أن الدولة هي وحدة التحليل الأساسية، وأن ما يجب دراسته هو السياسة الخارجية للدولة ذات السيادة [3]، فالتحليل السلوكي رغم إضافاته المنهجية

---

(1) هالة أبو بكري سعودي، مرجع سابق 33.

(2) توماس كون، **بنية الثورات العلمية**، ترجمة: شوقي جلال، ط 01. دار العين للنشر، مصر، 2003. ص 147

(3) Steve Smith, op.cit, p 16.

و الابستمولوجية، فإنه لم يتجاهل الدولة سواء من حيث مستوى التحليل أو من حيث كونها وحدة التحليل التي منها تنبع السياسة الخارجية وإليها توجه، و بهذا فقد ساهمت السلوكية في زيادة القدرة التفسيرية للتحليل الواقعي بشكل غير مباشر، غير أن التميز الذي كان واضحا هو ظهور توجه جديد في دراسة السلوكات الخارجية للدول تمثل في نظريات السياسة الخارجية.

قبل أن نتطرق إلى أهم الجهود النظرية في حقل السياسة الخارجية ـــ و في ظل اعتراف الطلبة و الباحثين بتعقد الموضوع (*) ـــ تجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافات واضحة بين وجهات النظر الخاصة بدراسة الظاهرة لدى من يقولون بنظرية للسياسة الخارجية، حول ما هي الجوانب التي يمكن اعتبارها مفتاحية في عملية التحليل لتفسير و فهم السياسة الخارجية، حيث نجد أن هناك من يركز على صانع القرار، و من يركز على عملية صنع القرار بما فيها المخلات و المخرجات، و في حين يهتم البعض بمتغير دون آخر، يؤكد آخرون على مجموعة أساسية من المتغيرات في بنائهم النظري كما هو الحال بالنسبة **لنظرية السياسة الخارجية المقارنة** عند James Rosenau .

أما بالنسبة لأولئك الذين يستخدمون الأساليب العلمية فإنهم يعالجون الجوانب الثلاثة للظاهرة (مصادر السلوك الخارجي، العمليات التي يتم من خلالها تحويل هذه المصادر إلى سلوك و السلوك نفسه) من خلال ثلاث أوجه هي على التوالي متغيرات مستقلة، متغيرات وسطية و متغيرات تابعة [1]، حيث تفسر المتغيرات الوسطية العلاقة بين المتغيرات التابعة و المتغيرات المستقلة .

و في هذا السياق ارتبطت المحاولات التنظيرية الأولى في ميدان السياسة الخارجية بأول إطار نظري نشر من قبل **سنايدر** Snyder ، **بروك** Bruck و **سباين** Spain [2] ضمن كتابهم: " **نموذج الفعل، رد الفعل، التفاعل** - Action,

---

(*) عند إشارته إلى هذه النقطة وفي محاولة لفهم وتذليل هذا التعقيد يقدم J. Rosenau ثلاث تصورات مفاهيمية حول موضوع السياسة الخارجية، و يركز فيها على أهم جوانب السياسة الخارجية التي تتمثل حسب رأيه في التوجهات، المخططات و السلوكيات، و يرى بأن التركيز على هذه العناصر في تناول الظاهرة يمكن أن يساهم في تقديم تفسيرات أكثر وضوحا وشمولية، كما أن ذلك يجعل الباحث يتنبه للتناقض الحاصل بين البيئة النظرية و البيئة العلمية للسياسة الخارجية. لتفضيل أكثر في هذه القضية انظر :

James Rosenau , **The Study Of Foreign Policy**, In: James Rosenau And Others **: World Politics: An Introduction**. The Free Press, New York, 1976.P 16-17.

(1) Steve Smith, op.cit, p 16.

(2) Idem

reaction, interaction Model "، و يرون بأن مفتاح التفسير هو فهم لماذا تتصرف الدول بالطريقة التي يحدد بها صناع قرارها وضعهم، وتحديد هذا الوضع هـو ناتج عن علاقات وتفاعلات الأعضاء في وحدة صناعة القرار الموجودة في بيئة دوليـة ومحلية معينة ، وأيضا ناتج عن انتسابات كل فرد الشخصية وقيمه و إدراكاته [1].

لقد جاءت هذه المحاولة انطلاقا من محاولة فهم عملية صنع القرار من خلال العوامـل المؤثرة في هذه العملية خاصة صناع القرار الذين يعتبرون محور العملية التقريرية في السياسـة الخارجية، غير أنهم أهملوا أمرا مهما وأساسيا في التفسير، و يتعلق بالكيفية التي تتفاعل بها تلك العوامل مع بعضها البعض.

بعد هذه الخطوة التي قام **سنايدر** وزملاؤه ، بدأت تظهر محاولات أخرى لتطوير التحليل العلمي للسياسة الخارجية، لعل أبرزها وأكثرها شمولا الدراسات المقارنة للسياسة الخارجية، وكان James Rosenau أول من قدم في مطلع السـبعينيات مـدخلا نظريا للدراسة المقارنة للسياسة الخارجية [2]، ويؤكد على أن جميع المحـاولات إمـا أن تتكون من خمس مجموعات من المتغيرات أو تترجم في إطار هذه المتغيرات الخمسة التي تمثـل مصادر السلوكات الخارجية المتعلقة بالدور، المـتغيرات الحكوميـة، المـتغيرات المجتمعيـة والمتغيرات النسقية [3] .

وعلى الرغم من بعض الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية كغيرها في النظريـات إلا أن هناك بعض النقاط التي يمكن أن تحسب لها ومنها:

1- أن ما قدمه روزنو قابل للتعديل و التطوير، أو يمكن البناء عليه لتقـديم أعمـال نظرية مقارنة في السياسة الخارجية على غرار نموذج **ماكغوان** Mc Gowon و **شابيرو** Shapiro.

---

(1) عامر مصباح، **المقاربات النـظرية في تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الأولى. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008. ص 36.

(2) يوسف ناصيف حتي، مرجع سابق، ص 193.

(3) James Rosenau, **The Study of International Politics: Theoretical and methodological challenges**, Vol.01, first published. Rout ledge, N.Y, USA .2006. p 172.

2- بالمقارنة مع المحاولات التي جاءت لبناء نظريات في السياسة الخارجية، فإن محاولة روزنو قد حققت مستوى متقدما في دراسة السياسة الخارجية [4] بفضل المنهجية المقارنة التي اعتمدها.

3- عالجت نظرية السياسة الخارجية المقارنة ـــ وإلى حد كبير ـــ مشكل مستويات التحليل انطلاقا من اعتبار اعتماد مستوى دون آخر في التحليل يعطي تفسيرات مشوهة وأن الحل يكمن في اعتماد مستويات متعدد، وذلك ما حاول **روزنو** التميز به في نظريته .

لقد ساهمت الدراسات المقارنة في السياسة الخارجية نسبيا في إثبات التميز النظري لهذا التخصص من خلال استخدامها أدوات و مناهج جديدة للتحليل في إطار اعتماد الأدبيات السلوكية، وفي ظل الفرضية القائلة بأنه: **انقيادا للنماذج الإرشادية (النظرية) الجديدة يتبنى العلماء أدوات جديدة في التحليل** [1] ، يثار الجدل حول علاقة نظريات السياسة الخارجية بنظريات العلاقات الدولية، و ما مدى إمكانية استخدام الأدوات النظرية لهذه الأخيرة في تحليل السياسة الخارجية [*]، مع العلم أن تفسير و فهم السلوكات الخارجية للوحدات الدولية من الأهداف المشتركة لكلا النظريتين.

تظهر إذن العديد من الأدبيات في الميدان أن أهم الصعوبات التي تواجه الدارسين في تحليل السياسة الخارجية تتمحور حول عدم وجود نقطة ارتكاز يستند إليها الباحث خاصة فيما يتعلق بمشكلة مستويات التحليل، إذ على أساسها تتحدد

---

(4) Patrick J. Mc Gowon, **Problems In Construction Of Positive Foreign Policy Theory**, in: James Rosenau, "**Comparing Foreign Policies: theories, finding, methods". Op.cit**, P38 .

(1) توماس كون، مرجع سابق، ص 163

(*) أثار هذا الجدل النظري بعض الواقيين الجدد وعلى رأسهم " **K. Waltz**" عام 1979 حيث نفى إمكانية تورط نظرية السياسة الدولية في تفسير السياسة الخارجية، و ذلك لأن السياسة الدولية ليست هي السياسة الخارجية ، ومن بين الواقعيين الجدد الذين انتقدوا هذا الطرح **Colin Elman** حيث أكد على أن الواقعية الجديدة طريقة مناسبة للتفكير في السياسة الخارجية. وأكثر من ذلك فإن المنطق الواقعي الجديد – حسب **Elman**- يمكن أن يستعمل لاستنتاج فرضيات واضحة و قابلة للاختبار حول سلوك السياسة الخارجية، وأنه يجب على **K. Waltz** و من يتبنى وجهة النظر تلك أن يبدؤوا بنقد أعمالهم إذ لا يمكن أصلا تصور علاقات دولية في غياب السياسات الخارجية للدول. وللرجوع إلى تفاصيل هذا النقاش النظري هناك مقالتان قيمتان في هذا الموضوع هما:

-Colin Elman, "**Horses For Courses: Why Not Neorealist Theories of Foreign Policy**?" Security Studies, Autumn 1996, pp. 7-53

- Rodger A. Payne **Neorealists and Foreign Policy Debate: The Disconnect Between Theory and Practice.** In: http://www.people.fas.harvard.edu/~olau/ir/archive/ros1.pdf.

طبيعة الدراسة وأهدافها ومن ثم الأدوات والمناهج التي توصلنا إلى تلك الأهداف، وقد نتج بناء على ذلك طرح تساؤل جوهري مفاده:

ما هي المداخل النظرية المناسبة لتفسير السياسة الخارجية ؟

وقد أسفر النقاش النظري الذي دار حول هذه القضية عن نموذجين للتفسير، النموذج الأول و هو الأصيل في العلاقات يتبنى أنصاره وجهة نظر نسقية و يؤكد على أن السياسة الخارجية تجد تفسيراتها في البيئة النسقية الدولية، أما النموذج الآخر فيؤكد على القدرات التفسيرية للعوامل الداخلية لاعتبار أن النظام الداخلي لدولة ما ذو تأثير حاسم على تكوين أهدافها الخارجية على حد تعبير Kissinger، و سنتناول فيما يلي تفصيل هذه النماذج في حدود ما تستدعيه دراستنا.

المطلب الثاني : مدخل التفسيرات النسقية للسياسة الخارجية

أولا : ماهية التفسيرات النسقية للسياسة الخارجية :

ارتبطت التفسيرات النسقية ــ وهي الأسبق في دراسة السياسة الخارجية ــ بشكل أساسي بالمدرسة الواقعية، ويعتبر **هانس مورغنشاو** H. Morgenthau المدرسة الواقعية بمثابة الإطار الذي يقدم البنيان النظري لسياسة خارجية عقلانية [1]، لان الدول في سلوكياتها الخارجية تهدف إما إلى زيادة القوة أو الحفاظ على القوة أو إظهار القوة ، وإذا أردنا فهم و تفسير السياسة الخارجية ، يؤكد **مورغنشاو** أنه علينا أن نضع أنفسنا موضع رجل الدولة (صانع القرار) الذي يواجه تلك المشكلة في البيئة الخارجية ، ويبحث عما هو عقلاني من الخيارات المتاحة لحل هذه المشكلة [2].

معنى العقلانية هنا أن خيار السياسة الخارجية يكون محسوبا بتحقيق اكبر مصلحة بأقل كلفة ، أما بالنسبة لصانع القرار أو رجل الدولة عند الواقعية فليس المقصود بذلك التركيز على خصائصه الشخصية ، بل المقصود بذلك الرجل السياسي الذي يتصرف وفقا لما تمليه عليه المصلحة القومية لدولته والمحددة بالقوة ، هذه الأخيرة التي تعكس قدرة الوحدة الدولية على فرض إرادتها على غيرها من الوحدات في المحيط الدولي حسبما يذهب إليه **ريمون آرون** Raymond Aron .

---

(1) يوسف ناصيف حتي، مرجع سابق، ص 27.

(2) Dario Battistella, **Théories Des Relations Internationales**, 02eme Edition. Presse De Science Po, Paris, France, 2006. P 324.

إلى جانب ما تضمنته كتابات **مورغنثاو** في هذا الصدد ، هناك أدبيات واسعة جاءت في أواخر الخمسينات والستينات تسعى لتفسير سلوك السياسة الخارجية للدول من وجهة نظر نسقية ، ويمثل هذا بوضوح النماذج المطورة للسلوك الدولي من قبل Richard Rosecrance و Kenneth Waltz ، وتشترك هذه النماذج في افتراض حول السياسة الخارجية ـــ والذي يعتبر محورا أساسيا في النظرية الواقعية ـــ وهو أن المجالات الرئيسية للسياسة الخارجية تحدد بصورة أساسية في هيكل النظام الدولي [1] ، وما لم تكن هناك محددات خارجية فلن تكون هناك سياسة خارجية [2]

تحاول التفسيرات النسقية ـــ حسب Waltz ـــ أن تفسر وتشرح التساؤل الذي يقول :

" لماذا دول متشابهة المكانة في النظام الدولي تتصرف تصرفات متشابهة رغم اختلافاتها الداخلية " [3] ، وهو بذلك ينطلق من فرضية أن مكانة الدولة في النسق تفرض عليها نمطا معينا من السلوك بغض النظر عن خصائصها الداخلية ، فالسياسة الخارجية ما دامت تحددها البيئة الدولية ، فإنها لا ترتبط بالسياسة الداخلية [4].

يدافع Waltz عن منظور منظومي systématique ، بعبارة أخرى : عن رؤية تنطلق من منظومة ما أي مجمل المنظومة الدولية التي تفرض طريقة معينة على شكل الوحدات الدولية عن طريق مظاهرها الضاغطة، إذن فالمنظومة الدولية هي بنية تفرض نفسها على وحداتها [5] . ويتفق Waltz إلى حد كبير مع أصحاب النموذج العقلاني في التحليل و الذين يعتبرون النظام الدولي أعظم مستويات التحليل أهمية في تفسير السياسة الخارجية.

يعطي Waltz قيمة قصوى لهذا المستوى الذي أهملته الواقعية التقليدية ، و وفقا لنظريته البنيوية يرى بأن : للنظام وجودا حقيقيا ، وهو يمارس تأثيرا ايجابيا على الدول الأعضاء فيه ، غير أن هذا التأثير يتباين طبقا للخصائص البنيوية للنظام الدولي بغض النظر عن خصائص

---

(1) Steve Smith, op.cit, p 16.

(2) لويد جونسون، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد أمين مفتي و محمد السيد سليم، الطبعة الأولى. مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1989. ص 279.

(3) James D. Fearon, **Domestic Politics, Foreign Policy, And Theories Of International Relations,** Annu. Rev. Polit. Sci. 1998. 1:289.313**,** P 296 . 297. In : http//www.people.fas.harard.edu/johnston/gov2880/gearon.pdf.

(4) Dario battistella , op. cit , p 328

(5) اغزافييه غيوم ، **العلاقات الدولية** ، ترجمة : قاسم المقداد . **مجلة الفكر السياسي** ، العدد 11 – 12 مزدوج ، دمشق 2003 ، نقلا عن: http//www.awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12-004.htm

المشاركين فيه . ومن الطبيعي أن ننظر إلى بنية النظام على أنها متميزة عن ملامح الدول الأعضاء، أو أنماط تفاعلاتها التقليدية [6] .

لقد مثلت هذه التصورات الإطار العام للتفسيرات النسقية ، ومن أجل توضيح أكثر نتناول فيما يلي أهم مرتكزات هذه التفسيرات بشيء من التحديد .

ثانيا : أسس ومنطلقات التفسيرات النسقية :

تستند التصورات النظرية التي أشرنا إلى أنها تعطي قيمة تفسيرية مطلقة للبيئة النسقية الدولية . إلى جملة من المنطلقات أهمها :

01 – تجاهل متغيرات البيئة الداخلية في التفسير : لأنه حسب kissinger " السياسة الخارجية تبدأ حيث تنتهي السياسة الداخلية " [1] ، كما أن العوامل الداخلية قد تعطي تفسيرا مشوها مقارنة بحقيقة ما يجري في البيئة الدولية التي توجه نحوها السياسة الخارجية ، بل إن الاختلافات الداخلية بين الدول غير مهمة نسبيا لأنه بسبب الضغوط الآتية من النظام الدولي تصبح مزيفة بشكل قوي وصريح تماما للخصائص الداخلية للدول[2] ، ومن هنا تفقد العوامل الداخلية قيمتها في تفسير السياسة الخارجية.

02 – التركيز على القرار دون الالتفات إلى تعقيدات عملية صنع القرار : على اعتبار أن الدولة فاعل وحدوي منسجم وعقلاني ، والدولة بهذا الشكل هي المصدر الوحيد لقرارات السياسة الخارجية ، من جهة أخرى يعكس القرار ـــ غالبا ـــ السلوك الخارجي للدولة ، والذي يمثل التعبير الملموس عن التوجهات[*] في شكل أعمال محددة [3] ، وهنا ينبه Rosenau إلى نقطة هامة وهي أن :

" الفاعلين في السياسة الخارجية كثيرا ما يقعون في انحراف بين الخطط والسلوك ن وهذا التعارض بين الهدف والنتيجة يمثل الأهمية الحاسمة

---

[6] وليد عبد الحي ، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية** ، مرجع سابق . ص 56

[1] Henry A . Kissinger , op . cit , p 261 .

[2] Giden Rose , **Neoclassical Realism And Theories Of Foreign Policy** , World Politics , Vol 51, 1998 , P 149 .

[*] يمثل مفهوم التوجه أحد مكونات السياسة الخارجية جنبا إلى جنب مع المكونات الأخرى من قرارات و أفعال، و يقصد بالاتجاه أو التوجه في السياسة الخارجية الطريقة أو الأسلوب الذي تدرك به النخبة الحاكمة دور الدولة في النظام الدولي. و يعرف **هولستي - Holsti** التوجه بأنه: " اتجاه الدولة العام و التزاماتها تجاه البيئة الخارجية، و إستراتيجيتها الأساسية لتحقيق أهدافها أو تطلعاتها الداخلية و الخارجية، و التعامل مع التهديدات القائمة " . لتفصيل أكثر يرجع إلى: بهجت قُرَني و علي الدين هلال، **السياسات الخارجية للدول العربية**، مرجع سابق، ص ص 34- 35.

[3] نفس المرجع ، ص ص 36 – 37

التي يجب على دارسي السيـــاسة الخارجـــية النظر إليها ، ليمـــــيزوا بوضوح بين البيئة النفسية ، والبيئة العملية التي يستجيب فيها الفـــاعلون لمصالحهم" [4] .

03 : الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تحدد طبيعة السياسة الخارجية للدولة : فالوضع الفوضوي للعلاقات الدولية يجبر الدول على إتباع سياسات واقعية [5] ، وفي ظـــل الفوضـــى الدولية ، الدول تبذل مزيد من الجهود في سبيل تقوية أمنها الداخلي ، لان الأمن يعتبر المصلحة الأساسية لأي دولة . وبالتالي هو الذي يحدد سلوكها [1] .

وفـــي حديثه عن الفوضى في النظـــام الدولي طرح هيـــدلي بـــول Hedley bull فـــي بـــداية مؤلفه الشهير ــ مجتمع الفوضى ــ The Anarchical Society ــ سؤالا جوهريا مفاده :

"هل يوجد فعلا النظام في السياســـة العالميـــة ؟ *does order exist in world politics ?* " [2].

ويرجع Bull إلى رأي **هوبز** Hobbes الذي يصف العلاقات الدولية بأنها صراع الكل ضد الكل، حيث ينمو المجال الحيوي للدولة ليضيق على باقي الدول ، وتعتـــبر الحـــرب بذلك هي النشاط المعهود والمتعارف عليه ، أما السلم فهو حالة نقاهة بعد الحرب السابقة مـــن اجل الاستعداد للحرب اللاحقة .إذن فالحالة العادية للنظام الدولي هي الحالة الفوضوية ، وتعود مسببات الفوضى عند Bull إلى غياب حكومة أو سلطة عالمية ، ونتيجة لغياب الأمن الـــذي يعتبر سلعة نادرة في العلاقات الدولية، تصبح الدول ذات السيادة هي مصدر الفوضى نتيجـــة رفضها التنازل عن سيادتها لأي سلطة وهذا ما يجعلنا في وضع يطلق عليه الواقعيـــون **نمـــوذج كرات البليارد** Billard-ball model ، وبهذا المعنى يعطي Bull بعدا تفسيريا مهمـــا لمفهوم الفوضى في النسق الدولي .

---

(4) James N . Rosenau , **The Study Of Foreign Policy**, op .cit , p 17 .

(5) اكزافيه غيوم ، مرجع سابق .

(1) Volker Rittberger, **Approaches To The Study Of Foreign Policy Derived From International Relations Theories. In :** http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html.

(2) Hedley Bull , **The Anarchical Society**, First Published . Camelot Press Limited , G . B , 1977 , P 23 .

هذه إذن أهم المنطلقات والأسس التي يعتمد عليها أصحاب التصورات النسقية في تفسير السياسة الخارجية غير أننا لا يمكن أن نفهم بوضوح أكثر دور البيئة النسقية الخارجية إذا لم نحدد متغيرات هذه البيئة ، خاصة وأنها المتغير الأساسي في دراستنا .

ثالثا : محددات البيئة الخارجية :

01 – عناصر النظام الدولي: أشرنا سابقا إلى أن المنظومة الدولية بنية تفرض نفسها على وحداتها، بمعنى أن العناصر المكونة للنظام الدولي، وخصائص هذه العناصر تفرض على الوحدات الدولية نمطا معينا من السلوك، ويقسم waltz النظام الدولي وفقا لذلك إلى ثلاثة عناصر :

أ ـــ مبدأ البنية: هل هو ذو طابع فوضوي أو هيراركي، أو قائم على مبدأ التساوي بين الأطراف.

ب ـــ الوظائف التي يؤديها المشاركون في النظام في مختلف مواقعهم في بنية النظام .

ج ـــ توزيع الإمكانيات بين الوحدات المشاركة في النظام [1] .

غير أن waltz هل عنصرا مهما في تحليله ، ويتعلق الأمر بالأهداف التي يسعى إلى تحقيقها أعضاء النظام في تفاعلاتهم في حالات مختلفة.

02 – حركية النظام الدولي : تؤثر حركية النظام الدولي على العناصر الثلاثة التي ذكرها waltz ، خاصة العنصر الذي أهمله هذا الأخير والمتعلق بأهداف أعضاء النظام ، وتتجه الدول في سياساتها الخارجية بالاستجابة أحيانا أو الرفض أحيانا أخرى لحركيات النظام الدولي ، ويعكس ذلك طبيعة التغير أو التكيف الذي تتخذه الدول في استجابتها للتغيرات الدولية ، وهنا يوضح waltz بأن التغير البنيوي (في النظام الدولي) يؤثر على سلوك الدول وعلى النتائج التي تتمخض عن التفاعلات فيما بينها [2] .

ويميز **تشارلز هيرمان** Charles Hermann في هذا الإطار بين أربعة أشكال للتغير:

---

[1] وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 56

[2] كينيث والتز، **الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة** . المجلة العربية للدراسات الدولية ، المجلد السابع، العدد الأول ، شتاء 2003 ، ص 56

أ ـــ التغير التكيفي : ويقصد بـــه تغـــير في مســـتوى الاهتمـــام الموجـــه إلى قضـــية معينة مع استمرار بقاء السياسة في أهدافها وأدواتها كما هي.

ب ـــ التغير البرنـــامجي : وينصـــرف إلى الـــتغير في أدوات السياســـة الخارجيـــة ، ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض وليس عـــن طريـــق القـــوة العســـكرية مـــع استمرار الأهداف .

جـــ ـــ التغير في الأهـــداف : ويشـــير إلى تغـــير أهـــداف السياســـة الخارجيـــة ، وليس مجرد تغير في الأدوات .

د ـــ التغير في التوجهات السياسية الخارجية ، وهو أكثـــر أشـــكال الـــتغير تطرفـــا أو عمقا ، وينصرف إلى تغير التوجـــه العـــام للسياســـة الخارجيـــة ، بمـــا في ذلـــك تغـــير الأدوات والاستراتيجيات و حتى الأهداف [1] .

03 - المكانة الدولية : بناءا على فرضـــية أن مكانـــة الدولـــة في النســـق الـــدولي تحدد ـــ إلى حد كـــبير ـــ ســـلوكاتها إزاء الوحـــدات الأخـــرى [2] ، تلعـــب المكانـــة الدولية لأي دولة دورا مهما في تفسير وحتى التنبـــؤ بالسياســـة الخارجيـــة لهـــذه الدولـــة ، وهذا في حدود التساؤل الذي طرحـــه waltz حـــول: لمـــاذا دول متشـــابهة المكانـــة في النسق الدولي تسلك سلوكات متشابهة ؟ ، فالوحدات الأكـــبر تميـــل ـــ بســـبب اتســـاع مصالحها ـــ إلى الاضطلاع بمهام على قدر اتساع هذه المصـــالح ، كمـــا أن الـــتغير العميـــق في المكانة الدولية لبلد ما يحدث تغيرا جذريا في السلوك الخارجي لهذا البلد [3] .

يرتبط بالمكانة الدولية كذلك السلوك الســـابق للدولـــة كعامـــل مفســـر لســـلوك الدولة الحالي أو المستقبلي، خاصة في حالة استقرار المكانـــة الدوليـــة واســـتمرار مصـــالحها الخارجية .

04 - تفاعلات الوحدات الدولية الأخـــرى : فالوحـــدات الدوليـــة لا تصـــوغ السياسة الخارجية بمعزل عن البيئة الدولية بما فيها الوحـــدات الأخـــرى الكائنـــة فيهـــا [4] ،

---

[1] بدر عبد العاطي ، أثر **العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول : دراسة حالة للسياسة الخارجية اليابانية اتجاه إسرائيل (1973 – 2003)** ، السياسة الدولية، العدد 153 ، جويلية 2003 ، ص ص 10 – 11 .

[2] محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سابق ، ص 315

[3] كنيث والتز ، مرجع سابق ، ص 47 .

[4] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص 14.

سواء كانت هذه الوحدات منافسة لهذه الدولة ، أو أطرافا ثالثة في نزاع أو قضية ما تخص هذه الدولة ، ا وان هذه الأخرى نفسها طرف ثالث بين طرفين متنازعين .

يرجع Kissinger سبب تأثير تفاعل الوحدات الدولية الأخرى إلى تطور مجمل شبكة العلاقات الدولية ، ويقول بأنه :

" للمرة الأولى يعرف العالم كله سياسة خارجية ، ففي الماضي كانت كل قارة قي عزلتها عن القارات الأخرى، و على مر التاريخ لم تكن مشاكل آسيا تمس أوروبا تقريبا ، واليوم يواجه رجال الحكم مشكلة جديدة، تلخص في إعداد السياسة لأكثر من مائة دولة (أواخر الستينات آنذاك) ، وأصبح ما كان يعد من قبل المشاكل الداخلية، ذا أثار عالمية، وذلك بسبب:

ـــ ازدياد عدد المشتركين في النظام الدولي وتغير طبيعتهم .

ـــ مضاعفتهم الفتية في شان النفوذ المتبادل .

ـــ اتساع نطاق مجال العمل لأهدافهم ".[1]

05 – المنظمات الدولية : تلعب المنظمات الدولية دورا كبيرا في التأثير على السياسة الخارجية للدولة ، وبالتحديد على سلوكها الصراعي [2] ، فالدول بموجب عضويتها في هذه المنظمات تتنازل عن جزء من سلطتها سواء كان ذلك سياسيا ، اقتصاديا ، امنيا ...غير أن تأثير المنظمات الدولية يبقى محمى افتراضات نظرية . إذ أن الواقع كثيرا ما يؤكد هيمنة الدول القوية على هذه المنظمات التي تصبح أداة لتنفيذ ودعم خيارات السياسة الخارجية لهذه الدول، لذا تعتبر المنظمات الدولية أقل العوامل النسقية تأثيرا من الناحية العملية على السياسات الخارجية للدول الكبرى خاصة.

تلعب هذه المحددات نقطة الارتكاز الأساسية في التفسيرات النسقية للسياسة الخارجية غير أن هناك من يرى بأن نتائج السلوك الخارجي هي مزيج من عوامل كثيرة خارجية و داخلية على السواء لكن دون الإشارة إلى كيفية التفاعل أو المزج بين هذه العوامل في ظروف مختلفة وعليه فقد رفضت التفسيرات ذات السبب الوحيد [3]

---

[1] هنري كيسنجر ، **مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية** ، إعداد : حسين شريف، الطبعة الأولى. مطابع الهيئة المصرية للكتاب، مصر ، 1973 . ص ص 49 – 50 .

[2] لويد جونسون ، مرجع سابق ، ص 308 .

[3] James N. Rosenau , **the Study of World Politics: Theoretical and Methodological Challenges**, op.cit, p 172 .

. وهذا يستدعي النظر في دور المستوى الآخر من التحليل تمهيدا لتفسيرات مبنية على الجمع بين دور العوامل النسقية والداخلية معا .

وقبل الانتقال إلى التفسيرات الداخلية ، تجدر الإشارة إلى ملاحظة مهمة وهي أن هناك اعتماد بشكل كبير على الاتجاه الواقعي ، ونرجع ذلك إلى القدرة التفسيرية التي تفردت بإثباتها المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية مقارنة مع غيرها ، وذلك رغم بساطة البناء النظري الواقعي ، فقد تميزت الواقعية بمرونتها وقدرتها على تصحيح نفسها بنفسها ، لذلك جاءت الأفكار الواقعية في هذه الدراسة في المقام الأول ، ثم تأتي التصورات الأخرى على سبيل تغطية بعض النقائص في إطار المحاورة النظرية أو لاختبار القدرات التفسيرية من خلال المقارنة بينها والإسقاط على حالات الدراسة .

المطلب الثالث : مدخل تفسيرات البيئة الداخلية والاعتماد النظري المتبادل بين المستويين

لقد قدمت الطروحات الواقعية في البداية (الواقعية التقليدية والبنيوية خاصة) طرحا صلبا من خلال الفصل الحاد بين السياسة الخارجية والعوامل الداخلية ، غير أنها تدريجيا بدأت تسمح بإشراك بعض العوامل الداخلية في تفسير السياسة الخارجية ، بداية بحديث waltz عن الموازنة الداخلية التي تحدث لتحويل وإدارة الضغوط النسقية الدولية [1] وصولا إلى تأكيد الواقعية الكلاسيكية الجديدة على ضرورة الاعتراف بدور العوامل الداخلية في التفسير . غير أن الإشكال الذي يطرح نفسه هو :

هل اعتماد العوامل الداخلية في التفسير يكون بمعزل عن التفسيرات النسقية أم في إطار التكامل بينهما ؟

أولا : المنطلقات النظرية للتفسيرات الداخلية

يرى جوزيف ناي J. Nye ــ وهو احد الليبرالين الجدد ــ انه حين تفشل اختلافات النظام الدولي في تفسير السياسات الخارجية المتباينة نتجه نحو النظر إلى الأسباب الداخلية [2] ، ففي ظل الاضطراب وعدم الاستقرار ، تعجز المتغيرات

(1) Giden Rose , op , cit . p 160 .

(2) جوزيف ناي ، مرجع سابق ، ص 70 .

النسقية الخارجية عن تفسير كل سلوكات السياسة الخارجية ، لأنها هي في حد ذاتها غامضة وغير مستقرة .

انطلق هذا التوجه النظري في البداية من نقد التفسيرات النسقية ، وبذلك تعتبر التفسيرات السياسة الداخلية نفسها كمزاحم ومصحح للنظريات النسقية خاصة الواقعية الجديدة لـ: waltz لكن على أي أساس تعتمد التفسيرات السياسية الداخلية في مواجهة التفسيرات النسقية [3] .

جاءت التفسيرات الداخلية في البداية في إطار التنازلات النظرية للواقعيين ، حيث اعترف العديد منهم وعلى رأسهم Christensen بالقدرة التفسيرية لبعض العوامل الداخلية حيث قال : " إن الموروث الواقعي يمكن أن يكون له قدرة تفسيرية في وقت ما . ولكن مع ذلك فان بعض التوجهات الجديدة يمكن تفسيرها بنظريات السياسة الداخلية ، مثل الاختلافات الأيديولوجية ، الضغوطات السياسية الداخلية ، أو حتى الجانب البسيكولوجي للقيادات الداخلية " [1] .

كما نجد أن أحد أهم الواقعيين في السياسة الخارجية الأمريكية يعطي دورا اكبر للسياسات الداخلية في تحديد وبلورة الأهداف الخارجية للدولة حيث يقول Kissinger :

" إنه من الطبيعي أن تلعب السياسة الداخلية للأمم دورها بغض النظر عن الفترة التاريخية التي تمر بها وتأييدا لهذه النظرة يذكر أن حكومات الإقطاع في عهود ملوك " الحق الإلهي " لم تكن تستطيع ـــ لخضوعها لنظام معتاد ـــ سن القوانين لتجنيد رعاياها أو رفع حد الضريبة على دخل هؤلاء الرعايا، ومن ثم كانت حروبها محدودة ، في حين استطاعت حكومة الثورة الفرنسية التي كانت سياستها ترتكز على مذهب وعقيدة أن تجند ـــ بصورة حقيقية كل مواردها بالمقياس الداخلي ، وهو ما يفسر النجاح الباهر لجيوش الفرنسية على أوروبا ، كما أن نظم القرن العشرين الأيديولوجية تمكنت من استخدام جزء أكبر من المجهود الوطني سمح لها بمقاومة تحالف أقوى منها من ناحية الإمكانات ، ثم يؤكد في الأخير على أن النظام الداخلي لدولة ما ذو تأثير

---

[3] James feraran , op.cit, p 305

[1] السعيد ملاح ، مرجع سابق . ص 29 .

حاسم على تكوين أهدافها " (2) .

وفي جهته يذهب Giden Rose إلى القول بأن مقترب التفسيرات الداخلية يفترض بأن السياسة الخارجية لها مصادرها في السياسة الداخلية ، فالأيديولوجية السياسية والاقتصادية والمميزات الوطنية ، والسياسات الحزبية ، و البنيات السوسيواقتصادية ، هي التي تحدد كيف تتصرف الدول تجاه العالم الذي يقع خارج حدودها ، و هذا يعني أن السياسة الخارجية تفهم بشكل جيد إذا أخذت على أنها نتائج الحركية الداخلية للدول (1) ، وهنا بدأت التفسيرات الداخلية تتبلور بشكل يفوق تنازلات الواقعيين ويتعدى مجرد نقد التفسيرات النسقية .

وكمحاولة لتأسيس نظري لقواعد التفسيرات الداخلية حاول James Fearon الإجابة عن سؤال أساسي في هذا السياق وهو : متى نكون أمام التفسيرات الداخلية ؟ و يقول Fearon :

" إذا قُدمت دولة أو عدة دول على أنها غير وحدوية ، وإذا اتبعت كل دولة سياسة خارجية متميزة تتناسب مع نماذج التفاعلات بين الفاعلين داخل الدولة وكذا طبيعة الرغبات الفكرية و الأيديولوجية لصناع القرار نكون بصدد التفسيرات الداخلية "(2) .

ومن أبرز النقاط التي ترتكز عليها التفسيرات الداخلية ــ وهي نقطة الخلاف الجوهرية مع التفسيرات النسقية ــ هي فرضية أن الدولة ليست فاعلا وحدويا Non –unitary actor لذلك تنفرد كل دولة بنموذجها الخاص في السياسة الخارجية انطلاقا من انفرادها بنموذج تفاعلي داخلي متميز (3) .

انطلاقا من هذه الفكرة برزت بعض التفسيرات الداخلية المنفصلة عن التفسيرات الخارجية بشكل واضح ، ويذهب Joseph S. Nye إلى أن (الماركسية) والليبرالية تعتمد إلى حد كبير على مستوى التحليل الثاني (الداخلي) وعلى افتراض أن الدول تتصرف على نحو متشابه إذا تشابهت أحوالها الاجتماعية

(2) Henry A . Kissinger , op . cit , p 262 .
(1) Giden Rose , op . cit , p 148 .
(2) James fearon , op. cit , p 293 .

(3) السعيد ملاح ، ورجع سابق، ص 31 .

الداخلية ، ولكي نتنبأ بالسياسة الخارجية لأي دولة ـــ فضـــلا عـــن فهمهـــا وتفســـيرها ـــ يجب النظر إلى التنظيم الداخلي للدولة [4] ، وهذا ما أكدتـــه النظريـــات الليبراليـــة بشـــكل خاص انطلاقا من نقضها للمسلمات الواقعية .

فالنسبة لليبراليين (التعدديين) الدولة ليســـت فـــاعلا موحـــدا بـــل تتكـــون مـــن أفراد، جماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة ، فالدولـــة لا يمكـــن النظـــر إليهـــا كفاعـــل فرداني وحدوي لان ذلك يعتبر تجاهلا لتعدد الفـــاعلين المشـــكلين للوحـــدة الدولـــة مـــن جهة ، وتجاهلا للتفاعلات التي تحدث بين هذه الفواعل [1] .

وفي إطار النظريات الليبراليـــة ، تنطلـــق ليبراليـــة جماعـــة المصـــلحة interest group libiralism في دراسة السياسة العالمية مـــن زاويـــة السياســـات الداخليـــة ، باعتبار أن كل من السياسة الداخليـــة والسياســـة العالميـــة امتـــداد للآخـــر [2] ، وهـــذه المقاربة بهذا الطرح ترفع التفســـيرات الداخليـــة فـــوق السياســـة الخارجيـــة ، إلى ربطهـــا بمستوى التحليل الكلي المتعلق بالسياسة العالمية ، أما تحليـــل وتفســـير السياســـة الخارجيـــة حسب الليبراليين (التعدديين) فهو محور من محاور دراســـة السياســـة العالميـــة ، ويـــرتبط بدراسة صناعة القرار بتوجيه الاهتمـــام نحـــو الفـــرد ، الجماعـــات الصـــغيرة ، المســـارات التنظيمية والسياسات البيروقراطية [3] .

حاولت الليبراليـــة إذن ـــ كإحـــدى الاتجاهـــات النظريـــة الكـــبرى في العلاقـــات الدولية التي تؤكد على الأهمية القصوى للعوامل الداخليـــة في تفســـير السياســـة الخارجيـــة ـــ أن تقدم رأيا موازيا للتفسيرات النسقية، وهـــذا مـــا يقودنـــا إلى البحـــث عـــن إيجـــاد الصيغة النظرية التي تستفيد من القدرات التفسيرية للمدخلين النظريين المقترحين .

ثانيا : التركيب النظري بين التفسيرات النسقية والتفسيرات الداخلية :

كنا قد أشرنا من قبل إلى أن هناك اختلاف بين معظم المحـــاولات الـــتي جـــاءت لتقـــديم أطر تفسيرية مقبولة لدراسة السياسة الخارجية ، وقد أبرزنا ـــ فيمـــا ســـبق ـــ ســـردا مختصـــرا لتوضيح إشكالية الخلاف بين التفســـيرات النســـقية الخارجيـــة والتفســـيرات الداخليـــة ، إذ أن

[4] جوزيف ناي ، مرجع سابق، ص 62 .

[1] عمار حجار ، **السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، جوان 2002 ، ص 12 .

[2] عمار حجار ، مرجع سابق ، ص 13 .

[3] نفس المرجع السابق ، ص 14 .

كلا المدخلين النظريين يتجه إلى إهمال الآخر نسبيا أو كليا، و في هذا السياق يلاحظ أن القيمة التفسيرية لاتجاه معين تزداد في تراجع قيمة الاتجاه التفسيري الآخر والعكس .

بناء على هذه التناقضات النظرية ذهب البعض إلى أنه يوجد شبه إجماع على أن أية محاولة لبناء نظرية تقتصر على متغيرات بيئة واحدة ستنتهي بالفشل، وستؤسس لنظرية فقيرة poorly-theory في السياسة الخارجية [4]، وفي هذه الحالة على الباحث في هذا الميدان أن يتجه إلى ما يسمى بالاعتماد النظري المتبادل Theoretical Interdependence [1] ، بمعنى أن التفسير المتكامل للسياسة الخارجية يحتاج إلى تكامل مستويات التحليل النسقية والداخلية ، ولعل أهم مبررات هذا التوجه النظري أمرين أساسين هما :

01 – يجب أن نقر بأن واقع السياسة الخارجية ، يؤكد أن هذه الأخيرة تصنع في بيئة داخلية وتنفذ في بيئة خارجية ، بمعنى أن هناك قدر معين من الترابط والتأثير المتبادل بين السياستين ، فالسياسة الخارجية قد تكون لها انعكاسات في داخل حدود الدولة ، كما أن السياسة الداخلية تنتج أثرا بالنسبة لسلوك الدول الخارجي ، و بهذا المعنى فإن ترابط السياسة الخارجية والسياسة الداخلية يعني أن الظواهر و الأحداث التي تحدث في أي من المجالين تحدث ردود أفعال في المجال الآخر [2] .

02 – فرضية أن تطور ظاهرة معينة يؤدي إلى تطور ميدان دراستها ، فتطور العلاقات الدولية ومن خلالها السياسة الخارجية وفي ظل تعقد شبكة العلاقات الدولية، و انتشار ظاهرة الاعتماد المتبادل وغير ذلك من التطورات ـــ فرض على الدارسين تبني نماذج تفسير جديدة أو مطورة ـــ ويمكن أن نذكر في هذا السياق تراجع waltz عن بعض مرجعياته الفكرية في الفترة الأخيرة ، فكتاباته بعد انهيار الاتحاد السوفياتي حول دوافع وفرص البنية الدولية التي تؤثر على دول معينة ، أقرَّ فيها أنه يمكن لسلوك السياسة الخارجية أن يفسر ويُفهم بواسطة ربط الشروط الداخلية بالخارجية [3] .

---

[4] السعيد ملاح ، مرجع سابق ، ص 34 .

[1] James fearon , op . cit , p 305 .

[2] محمد سليم السيد ، **تحليل السياسة الخارجية** ، ص 28 ـ 29 .

[3] عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص ص : 297 ـ 298 .

و من جهة أخرى تحاول الواقعية الكلاسيكية الجديدة الربط بين المتغيرات الخارجية والداخلية لعصرنة طروحات مستندة من الفكر الواقعي الكلاسيكي ، فهي ترى أن طموحات و أهداف السياسة الخارجية يمكن ــ في أغلب الحالات ــ فهمها و تفسيرها انطلاقا من مكانة الدولة في النظام الدولي ، و انطلاقا كذلك من القدرات النسبية لقوتها المادية ، لكن قدرات القوة المادية تؤثر بطريقة معقدة و غير مباشرة على السياسة الخارجية ، لأن الضغوطات النسقية للبيئة الخارجية ، لا يمكن تفسيرها إلا عبر متغيرات متداخلة داخل الوحدة السياسية (نظمية ، مجتمعية ن سياق اتخاذ القرار ، فردية ...الخ) .

وفي نفس السياق حاول أصحاب نظرية السياسة الخارجية المقارنة سواء مع J. Rosenau أو مع Mc.Gouwan و Shappero أن يقدموا تفسيرات أكثر شمولية ، حيث مزجوا في نماذجهم النظرية بين المتغيرات النسقية الخارجية ومتغيرات البيئة الداخلية، وذهبوا إلى أن كل مجموعة من هذه المتغيرات لها تأثيرها النسبي في واقع السياسة الخارجية ، ومن ثم في فهم وتفسير هذه السياسة.

و بناء على ما سبق يمكن أن نفترض بأنه ليس هناك مجال لتفسير السياسة الخارجية بشكل دقيق في غياب التكامل النظري بين التفسيرات النسقية الخارجية وتفسيرات البيئة الداخلية .

و في نهاية هذا الجدل النظري ، لا بأس بأن نرجع إلى تصور Tomas Kuhn عن مفهوم النظرية ، حيث يقول بأن:

" النظريات ليست سوى تفسيرات يضعها الإنسان لمعطيات مدركة حسيا " (1).

ولا تكون هذه النظريات ذات قيمة إلا إذا كانت تقدم لنا ترابطا وتنظيما لأفكارنا عن الأسباب المتعددة لتفسير الظاهرة، وتساعدنا في تجنب الظنون العشوائية (2) ، وتبقى القدرة على التفسير ومعالجة إشكالية الدراسة الأساس المتفرد أو القاعدة الأساسية لاختبار المداخل النظرية المقترحة .

(1) توماس كون ، مرجع سابق ، ص 182 .
(2) جوزيف ناي ، مرجع سابق ، ص 73 .